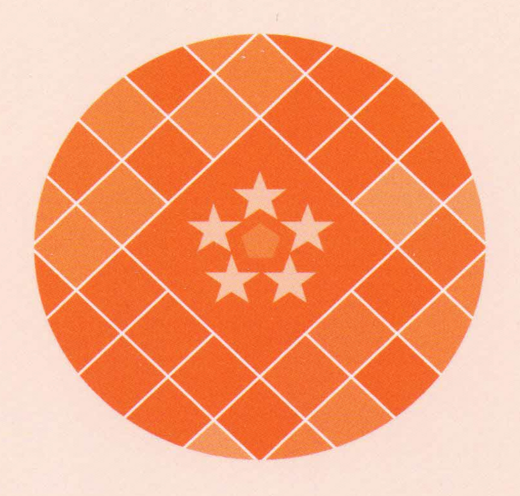


الولايات المتحدة الأمريكية بين

القوة الصلبة والقوة الناعمة

رفيق عبدالسلام



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الولايات المتحدة الأمريكية
بين القوة الصلبة والقوة الناعمة

بحث يسلط الضوء على واقع القوة الناعمة الأميركية ، وصلتها بظاهرة الهيمنة الواسعة التي كانت وما زالت تتمتع بها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومحاولة لعرض مفاهيم القوة الناعمة وتطبيقاتها والاستفادة من تجاربها.

كما يرصد البحث المتغيرات الحاصلة في المناخ الدولي العام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتأثير هذه المتغيرات في النفوذ الأمريكي في الساحة الدولية ورؤية شعوب العالم لدور القوة الأمريكية ومدى مشروعيتها الأخلاقية والمعنوية.




fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam



الولايات المتحدة الأمريكية بين

القوة الصلبة والقوة الناعمة

الولايات المتحدة الأمريكية بين

القوة الصلبة والقوة الناعمة

رفيق عبدالسلام



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الولايات المتحدة الأمريكية بين

القوة الصلبة والقوة الناعمة

رفيق عبدالسلام



fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam

الطبعة الرابعة 2015

الفهرس

تمهيد 7

تعريف القوة النّاعمة 9

الصعود الأمريكي 24

حقبة الحرب الباردة ودور القوة الناعمة 32

قراءة في واقع القوة الأمريكية الناعمة 36

تراجع القوة الأمريكية الناعمة 46

مأزق المشروع الديمقراطي الأمريكي وتبدد القوة الناعمة في «الشرق الأوسط» 51

معركة الأفكار وكسب العقول والقلوب 65

المحافظون الجدد وتضخم القوة الصلبة 75

الحرب على العراق وتبدّد القوة الأمريكية النّاعمة 84

خاتمة 93

تمهيد

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع القوّة الناعمة الأمريكية، وصلتها بظاهرة الهيمنة الواسعة التي كانت ومازالت تتمتع بها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في إثر تراجع القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تستأثر بحظوظ السيطرة على مقدرات العالم. كما ترصد هذه الورقة المتغيرات الحاصلة في المناخ الدولي العام عقب صعود المحافظين الجدد إلى سدة الحكم، ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتأثير هذه المتغيرات في النفوذ الأمريكي في الساحة الدولية ورؤية شعوب العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، لدور القوة الأمريكية ومدى مشروعيتها الأخلاقية والمعنوية. وعلى الرغم من أن مصطلح القوة الناعمة يعد من المصطلحات المحدثة في مجال الحقل الأكاديمي والخطاب السياسي والإعلامي، إلا أنه قد شهد انتشاراً واسع النطاق منذ أن صك الباحث والسياسي الأمريكي جوزيف ناي Joseph Nye هذه الكلمة بداية تسعينيات القرن المنصرم.

تعريف القوة النّاعمة

عرّف جوزيف ناي Joseph Nye، سنة 1990 القوة الناعمة على النحو الآتي: «القوة الناعمة هي في جوهرها قدرة أمّة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد»، وهذه الجاذبية على ما يذكر الباحث الأمريكي يمكن نشرها بطرق شتى: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة. ويحصر الباحث الأمريكي القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي في ثلاثة عناصر أساسية: أولاً، الثقافة العامة وما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين. ثانياً، القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل أم في الخارج، سلماً أم حرباً. ثالثاً، السياسة الخارجية المنتهجة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه[1].

بشيء من التلخيص يمكن القول هنا إنّ القوة الناعمة تتلخّص في القدرة على الاحتواء الخفيّ والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون حاجة إلى اللّجوء إلى

(1) Joseph S. Nye U. S. Power and Strategy After Iraq, Foreign Affairs (1 July, 2003).

استخدام القوة، أو بما يغني عن استخدام سياسة العصا والجزرة أصلاً على ما يقول الباحث الأمريكي. وإذا كانت القوّة الصّلبة تنبع أساساً من القدرات العسكرية والاقتصادية، فإن القوة الناعمة تتأتى من جاذبية النموذج وما يمتلكه من قدرة التأثير والإغراء لدى النخب والجمهور على السواء. فحينما تبدو السياسة الأمريكية مقبولة ومشروعة في أعين الآخرين على ما يقول جوزيف ناي، يتعاظم دور القوة الناعمة أكثر، وبموازاة ذلك تتراجع الحاجة إلى استخدام القوّة العارية، وعلى العكس من ذلك، كلّما تضخّم استخدام القوة الإكراهية وضعفت شرعية مثل هذا الاستخدام، يتضاءل معهما النفوذ الثقافي والسياسي والتجاري وكل ما يدخل ضمن دائرة القوة الناعمة. من هنا، فإن الدول التي تتمتع بتأثير أكبر في مجال القوة الناعمة على ما يقول جوزيف ناي، غالباً ما تكون في وضع أفضل يسمح لها بتوجيه مسالك الآخرين والتحكم في أفكارهم وتوجيه مسالكهم الخاصة والعامة، من دون حاجة أصلاً إلى استخدام الجيوش واستعمال الأسلحة. فحينما تكون قوة دولية معينة موضع قبول وتحظى بالجاذبية الكافية، فإنّ الآخرين يطمحون إلى السّير على منوالها وتقليدها، ومن ثم تتضاءل الحاجة عندئذٍ إلى استخدام العنف أو الإكراه العسكري لتصريف مصالحها وتعزيز مكانتها الدولية. فآليات الجذب والإغراء الناعمين تغني في هذه الحالة عن استخدام القوة العسكرية، مادام من الممكن الوصول إلى الأهداف المبتغاة من دون اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستخدامها أصلاً. يقول جوزيف ناي: «حينما أجعلك تريد فعل ما أريد منك فعله، فليس ثمة موجب لاستخدام القوة أصلاً».

من المؤكد هنا أن أطروحات جوزيف ناي حول القوة الناعمة

ليست محايدة إطلاقاً، ولذا يتوجب أخذها بشيء من الحيطة والحذر، فالرجل ليس مجرد باحث أكاديمي منعزل عن الشأن السياسي ومجمل هموم القوة الأمريكية ورؤيتها لنفسها وللعالم من حولها. فقد سبق لجوزيف ناي أن تولى مسؤوليات رسمية في الإدارة الأمريكية في حقبة الرئيس السابق بيل كلنتون، قبل أن يتفرغ مجدداً للعمل الأكاديمي، حاملاً معه مشاغله وهواجسه السياسية[1]. فحديثه عن تراجع القوة الناعمة الأمريكية ليس خاطئاً أو مجافياً للحقيقة ضرورة، بيد أنه لا يخلو من أهداف سياسية ذات صلة بواقع الهيمنة الأمريكية والخشية من تراجع حظوظها وضمور دورها تدريجاً. الحقيقة أن ما كتبه جوزيف ناي هو أشبه ما يكون بصيحة الفزع التي أطلقها من قبله سابقاً، ومنذ عشرينيات القرن الماضي، الفيلسوف الألماني شبنجلر، في كتابه الشهير المعنون بسقوط الغرب، في وقت لم تكن فيه مؤشرات جدية توحي فعلاً بحصول تراجع، بله الحديث عن انهيار أو سقوط في قيادة الغرب الأوروبي للعالم[2]، كما أنه يشبه من بعض الوجوه الأخرى أجراس الإنذار التي أطلقها الكاتب الأمريكي صامويل هنتنجتون بعد دحر الخطر الشيوعي مباشرة، في مؤلفه الشهير «صدام الحضارات»، الذي كان الغرض من تأليفه التنبيه إلى خطورة الغفلة مما عساه يتهدد القيادة الأمريكية للعالم من تحديات مستقبلية، خصوصاً تلك المتأتية من الرقعتين الصينية والإسلامية.

---

(1) كان جوزيف ناي يشغل عمادة معهد كندي لشؤون الحكم التابع لجامعة هارفرد، كما تولى فيما بعد منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن العالمي، وعُيّن رئيساً للمجلس القومي للاستخبار في حقبة الرئيس السابق كلنتون.

(2) Oswald Spengler, The Decline of the West, (Oxford, Oxford University Press Inc, 2007).

من الصعب التسليم هنا بأطروحة الباحث الأمريكي القائمة على ضرب من المقابلة التامة بين ما يسميه بالقوة الصلبة والقوة الناعمة، هذا إذا ما علمنا أن هذه القوة الناعمة شديدة الصلة بالقوة الصلبة ولا تكاد تنفصل عنها إلا نادراً، من جيوش وتقنيات عسكرية وتدخلات سياسية، وهي لا تخلو بدورها من وجوه إكراه خفي وظاهر متنوعين، بما يجردها من خاصيّة النعومة أصلاً. أوليس توجيه سلوك الآخرين والتحكم في وعيهم من خلال آليات الضبط والتأثير «الناعمين» يعدان شكلاً من أشكال الإكراه المبطن الذي قد تفوق خطورته ممارسة العنف الفج في الكثير من الأحيان؟ أليس «إغراء» الناس بقبول ما يناقض حاجاتهم ومصالحهم من خلال استخدام أدوات «الدبلوماسية الناعمة» من دعاية ولعب على العواطف ومختزنات الشعور (أو اللاشعور) يعد شكلاً من أشكال العنف المتخفي؟ هذا دون أن نتحدث هنا عما تنطوي عليه هذه الرؤية الذرائعية من استخفاف بوعي الناس وإرادة توظيفهم لمصلحة استراتيجيات الهيمنة والتحكم، وكأنهم مجرد قطع شطرنج يتم تحريكها من دون حول لها ولا قوة؟

بيد أن ما هو صحيح هنا، هو كون القوة الناعمة، وعلى نحو ما بينه الباحث الأمريكي قد تغني أحياناً كثيرة عن الاستخدام الفج والفاضح للقوة العسكرية أو ما يعبر عنه عادة في الأدبيات الأمريكية بالقوة الصلبة، ما دام من الممكن الوصول إلى نتائج السيطرة والتحكم المرجوين من دون إكراه فاضح، مع ما يتبع ذلك من غضب وتململ عند الضحايا قد يصل إلى حدود التمرد واستخدام القوة المضادة في الكثير من الأحيان.

نجد رؤية مشابهة تقريباً وإن كانت أكثر تركيباً لبنية العلاقات الدولية

عند الباحث الألماني جون جالتونغ Johan Galtung، مفادها أن السيطرة الدولية لا تنفصل بأية حال من الأحوال عن آليات الترويض الثقافي والسياسي التي تستخدمها القوى الدولية الكبرى ضد من هو أضعف منها حظاً من ناحية الاقتدار العسكري والاقتصادي. ولذا يقول جالتونغ إن وجود نخب سياسية وثقافية في الدول التابعة ذات تناغم مع مصالح وأولويات المراكز الدولية، وذات انسجام مع رؤيتها العامة صار يغني في الكثير من الأحيان عن الحضور العسكري المباشر. تعمل المراكز الدولية الكبرى على ما يقول جالتونغ على تعزيز هيمنتها من خلال مراكمة القوة وأدوات التوجيه الظاهر والخفي بين يديها، وبموازاة ذلك يتم دفع بقية الأطراف إلى المواقع الهامشية، وترويضها من خلال فرض نخب طيعة عليها، ومسيطرة على مقاليد أمورها. يسمي الكاتب الألماني جون جالتونغ هذه النخب الجديدة المرتبطة بنيوياً بمراكز السيطرة الدولية بالنخب القائدة أو المتحكمة (Bridge head elite) التي تصبح مؤتمنة على حماية نظام القيم والثقافة المهيمنة ومصالح قوى السيطرة الدولية أكثر من ائتمانها على قيم ومصالح مجتمعاتها، ولذلك لم تعد المراكز الدولية الكبرى حسب رأي المفكر الألماني في حاجة دائمة إلى الحضور العسكري المباشر على نحو ما كان عليه الأمر في حقبة الاحتلال المباشر مادامت هذه النخب تغني عن مثل هذا الحضور. هكذا «يتم زرع هذه النخبة القائدة في مركز الهامش الوطني، ومن ثم يصبح مركز الهامش مرتبطاً عضوياً بمركز المركز ضمن إطار وفاقي للمصالح بين الطرفين» على ما يقول جالتونغ[1].

---

(1) Martin Griffiths, Fifty Key Thinkers in International Relations (London, Routledge, 1999), 129 - 133.

ولعل ما هو جدير بالاهتمام فعلاً في كتابات جالتونغ، حساسيتها الشديدة إزاء العامل الثقافي باعتباره أداة من أدوات السيطرة الدولية المعقدة، وذلك خلافاً للأدبيات الماركسية التي تكتفي غالباً بالوقوف عند البعد الاقتصادي في تحليل الظاهرة الامبريالية، ولا تعير اهتماماً يذكر لعاملي الثقافة والقيم منظوراً إليهما مجرد تعبيرات إيديولوجية عديمة الفاعلية. فالكمبرادور من وجهة النظر الماركسية المدرسية ليس سوى الطبقة «البورجوازية» المحلية القائمة بوظيفة الوساطة مع المراكز الرأسمالية الدولية. أما تبعية هذه الطبقة لنظام قيم المتغلب وثقافته وصلة ذلك بظاهرة الهيمنة الدولية، فهي تكاد تكون غائبة تماماً عن دائرة الاهتمام والتحليل. كما أن الفهم الماركسي الاختزالي للسلطة أو «القوة» التي يحصرها في النواة المركزية للدولة، يجعل من مجمل الأدبيات الماركسية في غفلة من أمرها عن التعبيرات الخفية والناعمة للسلطة وفعل القوة.

* وإذا كان من المسلم به أن القوى الدولية الكبرى، قد فرضت نفسها على الساحة الدولية بقوة الأساطيل المزروعة في مختلف المضائق والبحار والمحيطات، وبقدرات الجيوش المتمركزة في أغلب قارات العالم، فإنه لا يمكن عزل هذا الوضع بأية حال من الأحوال عما انتزعته هذه القوى من نفوذ تجاري وحضور ثقافي ولغوي ظاهر وخفي في إطار ما بات يعرف اليوم بالقوة الناعمة أو السلطة الذكية. فأوضاع الدول العظمى تتأسس على هذه العلاقة المركبة والمتداخلة بين روافد القوة المادية الصلبة ممثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية، وبين مصادر القوة المعنوية أو ما يسمى في مجال علم الاجتماع الثقافي بالرأسمال الرمزي الذي يشمل الثقافة واللغة والدبلوماسية العامة والخاصة. ومن المعلوم هنا أن السطوة العسكرية

والاقتصادية تجلب معها عادة نفوذاً ثقافياً وتأثيراً دعائياً ونفسياً واسع النطاق، كما تنعكس هذه العناصر بدورها على تعظيم عناصر القوة المادية من خلال ما تسدله عليها من غطاء الشرعية والاعتراف، بل كثيراً ما يكون مثل هذا القبول العام جسراً ممهداً لحركة الجيوش والشركات التجارية على الأرض.

بيد أنه ليس من المسلّم به وجود علاقة ميكانيكية وحتمية دائماً بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، فقد ظلت الفنون الإيطالية مثلاً طاغية على الفضاء الثقافي الأوروبي حتى القرن التاسع عشر تقريباً في وقت لم تعد تنطبق صفة القوة العظمى على إيطاليا الحديثة أصلاً. وربما يعود ذلك إلى أن إيطاليا الحديثة سليلة روما وأمجادها التاريخية بقيت حاضرة في ذاكرة الأوروبيين ومخيالهم العام، بما منحها سلطة ناعمة تفوق قدراتها العسكرية والاقتصادية المحدودة.

* سبق لابن خلدون ومنذ وقت مبكر أن نبه إلى قاعدة اجتماعية عامة مفادها أن المغلوب مولع عادة بتقليد الغالب في نحل الحياة وفي الملبس والمأكل وفي أنماط التفكير، وفي كل شيء. وهي قاعدة تظل صحيحة ولكنها تحتاج إلى شيء من التنسيب. فالقبائل الجرمانية مثلاً، ولشدة بأسها القتالي تمكنت من اجتياح القارة الأوروبية في القرن الرابع الميلادي، ولكن مع ذلك تم استيعابها و«تمسيحها» تدريجاً من قبل الطرف المهزوم. كما أن المغول تمكنوا من السيطرة على مركز الخلافة في بغداد في القرن الثالث عشر (سنة 1258م) بقوة السيف، ولكن مع ذلك تم تذويبهم وأسلمتهم تدريجاً حتى أصبحوا جزءاً من النسيج الإسلامي العام، وما عادوا جسماً غريباً عنه. إلا أن هذا لا ينفي كون هذه القاعدة الاجتماعية الخلدونية تظل هي الأكثر غلبة

ورجحاناً، إذ كثيراً ما يولد القوي شعوراً بالوجل والخوف ممزوجاً بالإعجاب والانجذاب لدى المغلوب على أمره إلى الحد الذي يشل قدرته على التفكير الواعي والمتبصر في الظواهر والأشياء، على نحو ما بيّن ذلك ابن خلدون نفسه، كأن يتصور هذا المغلوب أن سبب تفوق الآخر وقهره له يعود إلى ما يتمتع به من كمال في كل شيء وإلى ما انتحله من العوائد وطرائق الحياة وما شابه ذلك. يقول ابن خلدون في مقدمته «والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه: إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها (صار) اعتقاداً فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به، وذلك هو الاقتداء، أو لما تراه أو الله أعلم - من أن غلب الغالب لها ليس بعصبية ولا قوة بأس، وغنماً بما انتحلته من العوائد والمذاهب تغالط أيضاً بذلك من الغلب، وهذا راجع للأول. ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله»[1]. ما يفاجئ القارئ فعلاً، عند التمعن في النص الخلدوني إدراكه الثاقب لمعادلات السلطة بمعناها الواسع في العلاقة بين الأمم والأقوام، ومن ذلك ما تولده هذه السلطة من علاقة مختلة بين الغالب والمغلوب، من قبيل الشعور بكمال الغالب وميل تلقائي إلى السير على منواله والتشبه به في نحل الحياة وفي سائر أحواله وأوضاعه، أي الوعي الخلدوني بما بات يسمى اليوم بالعلاقة الوطيدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

(1) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة (القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004)، 192.

* ما ذكرناه سابقاً عن دور القوة الناعمة يفسر جانبين مهمين: أولاً، الأهمية القصوى التي توليها الدول الكبرى لتوسيع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بالمقدار ذاته الذي توليه لتعظيم قدراتها القتالية وتعزيز مكانتها الاقتصادية. ثانياً، الخشية الكبرى التي تنتاب هذه القوى عند شعورها بتراجع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بما من شأنه أن يؤثر في مكانتها العامة ودورها في النظام الدولي. فالفرنسيون مثلاً كانوا وما زالوا إلى يومنا هذا يعتبرون حضورهم اللغوي والثقافي بمثابة الرصيد الأهم لديهم لتصريف مصالحهم السياسية والتجارية في مستعمراتهم السابقة وفي غيرها، خاصة أمام تراجع قدراتهم العسكرية مقابل تعاظم النفوذ الأمريكي الأنجلوسكسوني على حسابهم. وقد غدت الرابطة الفرنكوفونية بالنسبة إليهم الإطار الأمثل لتثبيت مصالحهم الإستراتيجية، والحفاظ على حصتهم في توزيع المغانم الدولية، ولك أن تقول الشيء نفسه عن رابطة الكومنولث التي تجمع بريطانيا بمستعمراتها السابقة في آسيا وإفريقيا.

* اكتسبت الحضارة الغربية الحديثة سطوة عالمية هائلة مقارنة بمجمل الحضارات السابقة، وذلك بسبب شيوع تأثيراتها الناعمة والخفية التي أعادت صوغ أنماط حياة وتفكير وعوائد أمم بأسرها جنباً إلى جنب مع انتشار جندها وآلاتها الحربية، إلى الحد الذي لا يمكن فصل هذا النفوذ الناعم والخفي، من ثقافة ولغة ومصالح تجارية واقتصادية، عن ظاهرة الهيمنة الدولية بمعناها الواسع والمتشابك. لقد شهد القرنان الأخيران انتشاراً واسع النطاق للكثير من مظاهر الحداثة الغربية نتيجة التوسّع الاستعماري الذي مدّ جيوشه وشبكات اقتصاده

إلى مختلف أركان العالم، بما أكسب النموذج الحداثيّ الغربيّ طابع الكونية العابرة للقارات وللقوميات والثقافات، وحتى حينما تمّ تفكيك السلطات الاستعمارية المباشرة تحت مطارق مقاومة الشّعوب وتضحياتها، فإن الدّول الاستعمارية قد تمكّنت من مدّ عروقها وتجديد دمائها ربما بصورة أشدّ مما كان، وذلك عبر تعزيز حضورها الخفيّ والناعم، مستعيضة عما خسرته من حضور عسكري مباشر.

ما أعطى الحداثة الغربية هذه القدرة الهائلة على التأثير في مختلف شعوب العالم إنما يعود إلى ما اكتسبته من تفوق عسكري كاسح، فضلاً عن قدرتها الهائلة على التسرّب الناعم والخفي إلى مختلف مناحي الوعي وبواطن الشعور، وتوجيه سلوك الأفراد والمجتمعات مستفيدة من انتشار التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة. فقد أضحى استعمال هذه التقنيات نفسه - التجسد الأبرز لهذه الحداثة - يعيد تشكيل ثقافات الناس وأنماط علاقاتهم وأعرافهم الاجتماعية، وإن كانت درجات استجابة الشعوب وتفاعلات الثقافات مع ظاهرة الحداثة الغربية متفاوتة ومتنوعة، فقد جرفت الحداثة الغربية بقوة العساكر وسلطان الاقتصاد والتقانة ميراث شعوب بأسرها وأفنت لغاتها المحلية، في إفريقيا وآسيا وأمريكا وغيرها، مثلما دفعت شعوباً وثقافات أخرى إلى انتهاج شيء من التوليف والمواءمة بما يستجيب إلى التحديات الجديدة التي فرضت نفسها على الأرض بقوة السلاح. ولا ندري اليوم على وجه الدقة إلى أين ستنتهي هذه العملية التوليفية التي اضطرت الحضارات الكبرى إلى انتهاجها، مثل الحضارات الصينية والعربية الإسلامية، والهندية وغيرها، وما إذا كانت ستؤدي إلى استيعاب «الخارجي» ضمن ميراثها الثقافي والتاريخي المديد أم

سينتهي بها الأمر إلى تفسخ المحلي والداخلي لمصلحة الوافد الخارجي في وقت كادت تذوب الحدود الفاصلة بين المحلي والوافد، وبين الداخلي والخارجي.

ثمة مسحة تبشيرية تغلب على الكثير من الأدبيات الغربية والعربية على السواء ترى في الحداثة ظاهرة كونية مكتملة وناجزة، أو كأنها قوة سحرية قاهرة لا تملك الشعوب إزاءها غير التسليم والإذعان، لكن إذا غلبنا النظر الحي للظواهر على التعلّق بالنظريات المجرّدة أو السرديات الكبرى وإذا استعملنا مصطلح الفيلسوف الفرنسي جون فرنسوا ليوتار يتبين أن حركة الشعوب والثقافات إزاء ظاهرة الحداثة تبدو بالغة التركيب والتداخل، حيث تختلط فيها عمليات التكيف والقبول مع الصد والممانعة وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ليس هنالك ما يدل فعلاً على أن الحضارات الكبرى في طريقها إلى التحلل والذوبان في نموذج حداثي كوني جاهز وناجز، على نحو ما هو شائع بقدر ما نلاحظ واقعاً نوعاً من التفاعل بين المختزنات الداخلية لهذه الثقافات مع المعطيات الغربية الوافدة والضاغطة. ولعل الظاهرة التي تلفت الانتباه اليوم، والتي لا تقل بداهة عن تمدد الكثير من مظاهر وتعبيرات الحداثة الغربية بما لا يمكن إنكاره، وجود حالة من استفاقة الهويات «المحلية» و«إحياء» المنابع الثقافية الذاتية بأشكال شتى في مناطق مختلفة من العالم: في الهند والصين وفي عموم الرقعة الإسلامية[1].

لقد أضحت باريس ولندن وفيينا وأمستردام مثلاً من القرن الثامن عشر وما بعده، كما هي اليوم نيويورك وواشنطن مراكز ملهمة وجاذبة

(1) John Gray, Enlightenment's Wake: Politics and Culture at the Close of the Modern Age, (London, New York, Routlledge 1995), 131 - 144.

لرجالات الدولة وبيروقراطييها، ولنخب المثقفين وحتى لعامة الناس في شتى أرجاء العالم. الكل يعمل على إعادة إنتاج مثال هذه المدن ومحاكاتها في كل شيء. وقد ساعد شيوع نظام التعليم على الطراز الغربي واتساع الإرساليات التعليمية إلى الخارج الأوروبي، ثم تركيز المكاتب الثقافية واللغوية والمؤسّسات الدبلوماسيّة الغربيّة في مختلف مناطق العالم، على عولمة الرؤية الغربية وأنماط التفكير والأذواق والأحلام الغربية. كما أن انتشار ايديولوجيا التقدم، خصوصاً بين دوائر واسعة من المتعلمين والمثقفين، قد ساهمت بشكل أو بآخر في تركيز كبريات العواصم الغربية مثالاً مطلقاً «للتقدّم» والحضارة، فبموجب هذه الرؤية فإن مسار البشريّة والحضارات ينتظمه خطّ تصاعدي وغائي يؤدّي فيه السابق إلى اللاحق، وينتقل من الأدنى إلى الأعلى بما يشبه مسار الكائن الإنساني في ارتقائه من الطفولة إلى اليفوعة إلى الشباب فالنضج، وعليه عدت المجتمعات الغربية، مثلما عُدّت باريس ولندن وغيرهما من العواصم الغربية الأخرى التعبير الأرقى عن تقدّم البشرية «ونضجها» في سياق حركة «التمدن» الكوني[1]. وإذا كان تيار التاريخ ينقسم إلى قديم جامد وحديث جديد ومتحرك، فإن حظّ الأمم من المدنية هو كذلك بالغ التّفاوت والاختلاف. فلئن نجحت أوروبا الصاعدة مثلاً (قبل أن يتمّ توسيع مصطلح الغرب ليشمل بلداناً أخرى خارج الفضاء الأوروبي) في فكّ

(1) لمزيد من التفصيل حول مفهوم التقدم في الفكر الفلسفي الغربي الحديث يمكن الرجوع هنا إلى:
Paul Ricoeur, Time and Narrative, Volume 1 and 2, (Chicago. University Of Chicago Press, 1990).

قيود الماضي والخروج من رتابته وجموده بفعل ما تتمتع به من طاقة الاندفاع والحركة الذاتية، فإن هناك أمماً أخرى مازالت قابعة في رحم التاريخ وواقعة في أسر الماضي بسبب انعدام بواعث الحركة عندها المنحدرة بدورها من قصورها الثّقافي والاجتماعي. وفي معرض إثبات هذه المقابلة بين حركيّة الحاضر وجمود الماضي غالباً ما يتم استدعاء عالم الشرق، وخصوصاً جغرافيّة الإسلام الواسعة، ووضعها مقابل الغرب الحديث باعتبار أن هذا العالم يعد نموذجاً حياً للعطالة الفكرية والتاريخية. وفعلاً مازال هذا الخطاب شائعاً وربما ازداد شيوعاً خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة ثم صدمة الحادي عشر من سبتمبر، وهو خطاب لا ينفصل في حقيقة الأمر عن استراتيجيات الهيمنة الدولية القائمة على أحادية النموذج. بل كثيراً ما استخدم، ومازال يستخدم، هذا الخطاب لتسويغ التدخلات العسكرية والتحكم في مصائر الشّعوب، بحجّة جمودها والحاجة إلى وضعها على سكّة التقدم والتحرّر «والدّمقرطة» المفقودة.

هكذا صار مألوفاً جداً أن يرى المثقف والسياسي، وحتى عامة الناس، في نيودلهي والقاهرة وجاكرتا وبكين في نظام العمارة وهندسة المدن والشوارع، وفي سنّ القوانين وعزف الموسيقى، وربما نظم الشعر على الطريقة الانجليزية أو الفرنسية أو الأمريكية باعتبارها النموذج الأمثل وربما الأوحد لتطور الوعي وتجسد الحضارة. وقد أدى هذا الأمر إلى زهد الكثير من النخب في ما هو «محلّي» و«موروث» لكونه قديماً، والتهافت على الوافد الخارجي لكونه جديداً، صادراً عن الضفة الأخرى من العالم. ومن المعلوم هنا أن مجمل نخب العالم الثالث التي تلقّت تعليماً على المنوال الغربي سواء

في مختلف العواصم الغربية، أم في المدارس الوطنية التي أقيمت في أغلبها على المثال الغربي، كانت مشبعة بهذه الرؤية بدرجات متفاوتة. بل إن الكثير من قادة النضال الوطني والحركات التحريرية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية الذين عملوا على إنجاز مهمة تحرير الأرض وطرد المحتل الأجنبي كانوا معبئين بالرؤية الحداثية الغربية، الأمر الذي أغراهم فيما بعد بالدخول في تجارب تحديثية واسعة النطاق على خلفية الالتحاق «بركب» الحضارة والتقدم المنشودين[1]. بل إن زعامات عالمثالثية كبيرة مثل عبد الناصر ونهرو وتيتو وبن بلا، وإلى حد ما ماوتسي تونغ، كانوا متمردين على الهيمنة السياسية والميراث الاستعماري الغربيين بقدر ما كانوا يتطلعون إلى انجاز المهمة التحديثية على الطراز الغربي والالتحاق به، أو في الحد الأدنى تقليص الفارق معه.

فعلاً، كانت «عقدة» باريس ولندن، كما هي اليوم عقدة نيويورك وواشنطن تسكن أغلب المثقفين والسياسيين في مختلف بلدان العالم وقاراته، وحتى التيارات الإسلامية اليوم التي ورثت الاتجاهات القومية والوطنية تختلط عندها مشاعر الكراهية والتمرد على ما تعتبره عدوانية الغرب ونفاقه، بمقادير غير قليلة من الانجذاب والانبهار به. فالسؤال المؤرق الذي هزّ وعي الجيل الأول وضميره من الإصلاحيين الإسلاميين في القرن التاسع عشر عن سرّ تقدم الغرب ونجاحه الباهر مقابل تخلف أحوالنا وعطالة اجتماعنا العام، مازال هو نفسه يسكن

(1) Serge Latouche, The Westernization of the World, The Significance, Scope and Limits of the Drive Towards Global Uniformity (Cambridge, Polity Press, 1969).

الكثير من النخب الإسلامية اليوم. والحقيقة أن هذه العقدة لم تولد من فراغ، بل هي من إفرازات حالة «التفوّق» الباهر الذي سجّله الغرب الحديث خلال القرنين المنصرمين، بما جعله بالغ الغواية والتحدّي للجميع، وقد كانت النخب المثقفة ومازالت إلى يومنا هذا عرضة لمثل هذا الشعور بمركّب النّقص إزاء القوي والمتغلب إلى الحد الذي تعدم القدرة على التفكير وتهدر الحسّ النقدي. ويجب أن نعترف هنا بأننا نحن أبناء هذا الجيل ممن قُدّر لنا العيش في العواصم الغربية والدراسة في جامعاتها، فضلاً عن إدراكنا لمآزق هذه الحداثة وعاهاتها، لم يقدر لنا التخلص من عقدة الغرب وسطوة ادعاءاته الكونية الحداثية. ربما يكون أبناؤنا وأحفادنا أكثر توازناً وتحرراً منا من سطوة الدعاوى الكونية للحداثة الغربية.

الصعود الأمريكي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد حالة الإنهاك العسكري والاقتصادي التي أصابت القارة العجوز تحول مركز الثقل كله إلى الضفة الأخرى من الأطلسي. فقد دخلت القوة الأمريكية غمار الحرب العالمية الثانية في مراحلها الأخيرة بعد أن أُجهد شقا الصراع الأوروبيان، بما أتاح لها حسم المعركة لمصلحة المعسكر «الليبرالي»، وإنهاء الخطرين النازي والفاشي إلى غير رجعة. وقد انتهى هذا الصّراع بكلفة ثقيلة على القارّة العجوز، وأردف ذلك بتقسيمها إلى معسكر غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وآخر شرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. أما في الحقبة التالية - أي حقبة الحرب الباردة - فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس أولوياتها مواجهة «الخطر الشيوعي» الزّاحف من الاتحاد السوفياتي الذي بدأ يحل تدريجاً محل الخطرين النّازي والفاشي المتهالكين، وقد كانت القارّة الأوروبية بمثابة قاعدتها الأمامية، وحصنها الحصين في مواجهة النفوذ السوفياتي الزاحف. استطاعت أمريكا بسط هيمنتها على القارة العجوز عن طريق ذراعها العسكرية الضّاربة، ثم عن طريق مساعداتها الاقتصادية والمالية الهائلة في إطار ما عرف وقتئذ بمشروع مارشال الشهير، بما أتاح لها إعادة بناء القارة وتحريك عجلة اقتصادها المعطّلة. وقد غدا مشروع مارشال منذ ذلك الوقت نموذجاً ملهماً

لسائر ساسة البيت الأبيض من جهة قدرة هذا المشروع «الذّكي» على الجمع بين القوّة العسكرية والقوّة النّاعمة بما أتاح حماية أوروبا وانتزاعها من براثن «الخطر الشيوعي» وقتئذ[1]. أما في منطقة الشّرق الأوسط فقد مثّل العدوان الثلاثي على مصر سنة 56 ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية في وجه القوّتين التقليديتين (بريطانيا وفرنسا) بداية تفكّك نفوذهما وذهاب هيبتهما في المنطقة لمصلحة القوّة الأمريكية الصاعدة. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحضور الأمريكي يتوسّع تدريجاً مقابل انكماش الحضور البريطاني الفرنسي التقليدي.

وفّر الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مياه العالم وأراضيه، إلى جانب تعاظم نفوذها السياسي والدبلوماسي سبقاً كبيراً لآلتها الصناعية والتجارية بما لا يضاهى بأيّ قوة دولية أخرى. ومن المعلوم في هذا الصّدد أن النفوذ الاقتصادي والتجاري كان شديد الصّلة، ومنذ وقت مبكر، بالقوة العسكرية والثقل السياسي الأمريكيين، بل كثيراً ما تكون حركة الأساطيل والبوارج الحربية الأمريكية جسراً ممهداً لتمدّد شركاتها التجارية ومؤسساتها الصناعية والاستحواذ على الأسواق، أو في الحد الأدنى انتزاع النصيب الأوفر منها. ولعلّ تجربة العقدين الأخيرين في منطقة الخليج العربي تعطينا صورة مصغّرة ومكثّفة عن مثل هذا التداخل بين العسكري والاقتصادي في السياسة الخارجيّة الأمريكية. فقد أتاح الانتشار العسكري الواسع لشركاتها الكبرى ومنذ بداية حرب الخليج الأولى

(1) Lael Brainard, The Lessons of the Marshall Plan, The Brookings Institution, (5 June, 2007).

الحصول على النصيب الأوفر من عقود النفط والحضور في الأسواق الخليجية بما لا يزاحم من طرف أيّ قوة دولية أخرى.

خطب الرئيس الأمريكي ولسن سنة 1916 في مؤتمر لرجال الأعمال الأمريكيين بمدينة دترويت الأمريكية قائلاً إنّ ديمقراطية الأعمال الأمريكية يجب أن تتولى موقع القيادة لما أسماه «بالغزو السّلمي للعالم»، ويقصد بديمقراطية الأعمال هنا تمدّد مجمل الشركات التجارية والمؤسسات المالية الأمريكية في سائر قارات العالم، وقد أضحى شائعاً في الخطاب السياسي الأمريكي منذ وقت مبكر مقولة مفادها: إن ما هو جيد لجنرال موتورز جيد لأمريكا، وما هو جيد لأمريكا جيد بالتالي لجنرال موتورز. وفعلاً انتزعت الولايات المتحدة الأمريكية موقعاً متقدّماً قياساً ببقية القوى العالمية ليس لكونها أكثر ذكاء أو تفوقاً في مجال الصناعات والتكنولوجيا، ولكن لأنها فضلاً عن ذلك، وربما الأهم، الأقوى من ناحية التسلّح والجيوش، ومن ثم الأقدر على انتزاع الأسواق وافتكاك مواقع النّفوذ العالمية[1].

تمتلك الولايات المتحدة مزيجاً مركّباً من القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية بما لا نظير له في الامبراطوريات القديمة والحديثة، ولعلّ أهمّ ما يميز الامبراطورية الأمريكية قياساً بسابقاتها، هو تفوّقها العسكري الهائل وامتداد نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي الواسع إلى سائر ربوع العالم وقاراته. هذا وقد ساعدت

(1) Eric Hobsbawn, Globalisation, Democracy and Terrorism (London, Little, Brown 2007), 68.

ظاهرة العولمة التكنولوجية والمعلوماتية وانتشار وسائل الاتصال الحديثة على تعميم النموذج الأمريكي، بما لم يتح لأيّ إمبراطورية سابقة حيث كانت الهيمنة جزئية ولم تشمل العالم كله[1].

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالامبرياليات الحديثة التي صعدت إلى مواقع الريادة العالمية خلال القرون الثّلاثة الأخيرة بجملة من الخصائص المميزة نذكر منها:

أولاً: رغم أهميّة الانتشار العالمي في تعزيز وضع الولايات المتحدة الأمريكية وإكسابها صفة القوة العظمى والأكبر في العالم، إلا أنها مع ذلك تظلّ حتى بالمقاييس المحلية قوة ضخمة وهائلة. يمكن إرجاع هذا الأمر إلى ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من ثروات هائلة، وما تتمتع به من ثقل ديموغرافي وامتداد جغرافي كبيرين. لا شك أن التوسع الخارجي كان من بين العوامل المساعدة على تعزيز وضع القوة الأمريكية وإكسابها صفة القوة العظمى، ولكنه مع ذلك يظل عاملاً من بين عوامل أخرى لم يكن العامل الوحيد. فخلافاً للإمبراطوريات الحديثة التي كان الخارج بالنسبة إليها بمثابة الشّريان الحيوي لامتصاص فائضها الديمغرافي والسّيطرة على أزماتها الداخلية، كان الانتشار الخارجي رافداً معزّزاً للقوّة الأمريكية الصاعدة، أكثر مما كان صانعاً لها بإطلاق. كان الشقّ الشمالي من القارة الأمريكية مثلاً وعلى امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر حقلاً جاذباً للمستوطنين البيض من الطهوريين البروتستانت القادمين من

(1) The American Ascendancy: How the United States Gained and Wielded Global Dominance (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 2007).

الجزر البريطانية، وقد توالت فيما بعد موجات الهجرة من مختلف مناطق العالم، وذلك خلافاً للامبرياليات الحديثة التي كانت مصدرة للهجرة أكثر مما كانت مستقبلة لها. فبريطانيا مثلاً وبحكم صغر حجمها وقلة ثرواتها تعاملت مع مستعمراتها السابقة، بدءاً بأمريكا نفسها وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والهند وغيرها باعتبارها الخزان الحيويّ الذي مكنها من امتصاص فائضها البشري والعمالي، والسيطرة على أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. ولذلك ظلّ مثل هذا الحضور الخارجي بالنسبة إلى القوى الاستعمارية الحديثة شرطاً لازماً لحياتها واستمرار ريادتها العالمية، ففرنسا وبريطانيا مثلاً من دون امتداد قوي في مستعمراتهما السابقة ترجعان إلى حجمهما الطبيعي باعتبارهما قوتين متوسطتي الحجم في أحسن الحالات.

ثانياً: إن أمريكا هي مولود ثورة حديثة مفعمة بطوباويات تحررية كبرى تختلط فيها التطلعات الأنوارية للقرن الثامن عشر مع المختزنات المسيحية البروتستانتية، وهذا ما يجعل منها قوة بالغة الاندفاع إلى حد التهور في الكثير من الحالات، ويزداد «الخطر الأمريكي» على نفسها والعالم حينما تلتقي هذه القوة العسكرية حلماً تحررياً ممزوجاً بنزعة تبشيرية انجيلية[1]. وبحكم أن التاريخ السياسي والذاكرة الأمريكيين عامة، لم يتغذيا بالصراع القومي على الحدود البرية أو المائية كما هو شأن أغلب الأمم الأوروبية، فإن أصدقاء أمريكا هم من طبيعة ايديولوجية وسياسية أكثر مما هم أعداء جغرافيون أو قوميون. أصدقاؤها هم أولئك المصنفون في عداد أنصار الحرية والتحرر، أما

(1) Eric Hobsbawm, The Age of Empire, 1875 - 1914 (London, Abacus, 1989).

أعداؤها فهم الطغاة والأشرار الذين يقفون على النقيض من «قيمها السياسية» التحررية. وفعلاً أضحى من المألوف جداً أن يكتب الجنود الأمريكان حيثما حلوا على واجهة قواعدهم ومراكز وجودهم العسكري «نحن هنا للدفاع عن الحرية». فخلافاً لمجمل الدول الأوروبية التي تشكلت هويتها القومية وذاكرتها الجمعية في سياق التدافع مع الجوار الجغرافي «المعادي»، فإن أمريكا المحصنة بامتدادها القاري الهائل وحدودها المائية الواسعة صنعت لنفسها أعداء من صنف آخر، ولذلك لا يؤسس الأمريكيون مشروعية حروبهم وتوسعاتهم الخارجية على مقولة الدفاع عن الأرض أو حماية الحدود والثغور المهددة بقدر ما يؤسسونها على مسوغ الدفاع عن الحرية ومواجهة الطغاة والأشرار.

يرجع الباحث الأمريكي المعروف صامويل هنتنغتون ضعف الصلة بين القومية والأرض عند الأمريكيين إلى كون الأرض الأمريكية بالغة الاتساع والوفرة إلى الحد الذي لم ترتق إلى اكتساب صفة الإجلال والقداسة في وعي الأمريكيين ومخيلتهم العامة، كما أن كثرة «ارتحال» الأمريكيين بين مختلف المدن الأمريكية وتغيير أماكن إقامتهم المستمر قد جعلا مفهوم الأرض - الوطن عندهم ضعيفاً ولا يبلغ مصاف الشعور العاطفي الحميم لدى أقرانهم الأوروبيين الذين اصطبغت روابطهم القومية بالعلاقة الوثيقة بأرض الآباء والأجداد إلى الحد الذي أطلقوا عليها صفة الأم، أو الأرض - الأم[1]. فما يوحّد الأمريكيين فعلاً ليس الأرض ولا الدّم ولا ذاكرة الأجداد البعيدة والغائرة (لأنه لا

---

(1) Samuel P. Huntington, Who Are WE? America's Great Debate, (London, The Free Press, 2005), 50.

يوجد مثل هذا التاريخ المديد) بقدر ما تجمعهم الروابط السياسية - القانونية في إطار ما يعرف بنمط الحياة والحلم الأمريكيين اللذين صهرا أعراقاً وأدياناً بالغة التنوع، وإن كان ذلك في إطار غلبة واضحة للعنصر البروتستانتي الأبيض المنحدر من ميراث الأجيال الأولى للمستوطنين الإنجليز.

ثالثاً: نظراً لضخامة حجم القوة الأمريكية، ثم شعورها المفرط بهذه القوة، فقد ألفت التعويل على عضلاتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي أكثر من انتهاج لعبة المساومات السياسية أو التمرس بفنون السيطرة الخفية والناعمة، وقد أغراها مثل هذا التفوق باستخدام القوة والتلويح باستخدامها في كل وقت وحين خلاف بقية الامبرياليات الحديثة التي تميل غالباً إلى المزاوجة المحسوبة بين استخدام القوة وآليات التوليف والاستمالة الناعمة. وعلى هذا الأساس نفهم كثرة لجوء الساسة الأمريكيين إلى التدخلات العسكرية والمبالغة في اشهار السلاح في وجه الخصوم والأعداء أو من تعتبرهم مارقين وأشراراً. بل إن شعورها بمثل هذا التفوق قد غذى عندها شعوراً عميقاً بالقدرة على هندسة أوضاع العالم وتشكيل أحوال الشعوب والأمم بقوة السلاح وفي مختلف مناطق العالم بما ينسجم مع رؤيتها ومصالحها الخاصة.

كان الانجليز مثلاً شديدي الوعي بمحدودية قوتهم الإمبراطورية فاستعاضوا عن ضعف حجمهم الديمغرافي والعسكري بلعبة «الترضيات» واستمالة الوجهاء المحليين مع استخدام قدراتهم العسكرية ضمن نطاق محسوب، بما مكنهم من السيطرة على شعوب واسعة النطاق وبلدان أكبر منهم حجماً وبشراً. فبهذه الروح تمكنوا من

حكم الهند التي كان يبلغ عدد سكانها زهاء 400 مليون نسمة آنئذ بـ 10 آلاف من العساكر والإداريين المدنيين فقط. لقد كان احتلال الهند، كما هو شأن الاستيلاء على بقية المستعمرات، حدثاً بالغ الدموية والعنف، ولكن بمجرد أن تستولي الجيوش البريطانية على الأرض تتوارى بعض الشيء إلى الخلف فاسحة في المجال لمبادرات السياسيين ومناوراتهم جنباً إلى جنب مع الشركات التجارية ورجال الإدارات مع استمالة الوجهاء المحليين.

خلافاً لذلك، فإن ورثتهم الأمريكان لا يرون موجباً لانتهاج الترضيات والتسويات ما داموا يعدّون قوتهم العسكرية والاقتصادية قادرة على تحقيق أهداف السيطرة وحماية المصالح الكبرى من دون حاجة إلى تقديم تنازلات على الأرض. ولهذا السبب لا يتراجع الأمريكيون عن خياراتهم العسكرية غالباً إلا بعد أن يذهبوا بعيداً في استخدام قوتهم النارية وتجريب ما بحوزتهم من أسلحة ومخططات وتكتيكات حربية شتى، ثم بعد أن يواجهوا بقوة مضادة ومؤلمة تضطرها كرهاً -لا طوعاً - إلى التسليم بمحدودية القوة وجدوى الجنوح إلى السلم والمساومات السياسية. هذا ما بينته فعلاً تجربة اجتياح فيتنام في سبعينيات القرن الماضي، وما تؤشر عليه اليوم عملية اجتياح العراق التي مازالت أطوارها جارية إلى يومنا هذا.

حقبة الحرب الباردة ودور القوة الناعمة

كان انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظومة الشيوعية خلال حقبة الحرب الباردة يعتمد القوة العسكرية وترسانة الردع النووي والصواريخ العابرة للقارات، بقدر ما كان يعتمد القوة الناعمة المستندة إلى وسائل الدعاية والإعلام وأدوات الدبلوماسية العامة، والمؤثرة جداً في اتجاهات النخب والجمهور الخاضعين لأنظمة الحكم الشيوعي. كان راديو أوروبا الحرة مثلاً يبث أخبار العالم وينشر القيم والأحلام الليبرالية التي ألهمت أجيالاً متلاحقة من شعوب الشق الشرقي من القارة الأوروبية والفضاء السوفياتي الواسع، كما كانت صورة أمريكا «الديمقراطية» والمنفتحة، قياساً بالعواصم الشيوعية المحاصرة خلف الأسوار الحديدية التي حرصت وسائل الدعاية والأفلام الأمريكية على ترويجها على نطاق واسع، تثير وعي الملايين من شعوب الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وتستثير مشاعرها، إذ كان الكثير منها يتطلع من خلف «الستار الحديدي» إلى بلوغ الضفة الأخرى من العالم، والتنعم بخيراتها ورفاهها العام. وفعلاً مثلت تجربة ألمانيا الغربية بعاصمتها الزاهية برلين (برلين الغربية) ضرباً من التحدي والغواية الصّارخين ليس للجار الألماني الشرقي «البائس» فحسب، بل لسائر شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الخاضعة للمنظومة الشيوعية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة

تخوض حرباً إيديولوجية واسعة النطاق جنباً إلى جنب مع سياسة الاحتواء العسكري التي هدفت من خلالها إلى محاصرة «إمبراطورية الشر» وخنقها. وقد لعبت الوكالة الأمريكية للاستعلام the United States Information Agency (USIA)، وغيرها من المؤسسات الإعلامية والدعائية الأخرى دوراً حيوياً في تشكيل وعي الجمهور الخاضع للأنظمة الشيوعية واتجاهاته وقتئذ. كان للبث الإذاعي المنبعث من صوت أمريكا وراديو أوروبا الحرة وراديو الحرية حينئذ الدور الأكبر في صنع رأي عام مناصر لأمريكا والغرب عموماً سواء أكان ذلك داخل أوروبا أم في الاتحاد السوفياتي نفسه[1].

كما أن ظهور منشقين سياسيين من خلف «الستار الحديدي»، وما لقوه من وجوه الرعاية والدعم من الغرب الليبرالي قد مثّل عنصر ضغط إضافياً على الحكومات الشيوعية. ومن المعلوم هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عمدت إلى محاصرة المد الشيوعي، سواء في أراضيها، أم في القارة الأوروبية من خلال دعم التيارات اليسارية المعادية للاتحاد السوفياتي. فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ بتشكيل حركة فكرية معادية للشيوعية، خصوصاً بين اليسار غير الشيوعي، وعملت الولايات على دعمها مؤسسياً ومالياً لاستخدامها في مواجهة الشيوعية السوفياتية[2].

أما على صعيد آخر، فقد كان لاتفاقية التبادل الأكاديمي والثقافي

---

(1) Helle C. Dale, Anti-Americanism and Responses to American Power, Heritage Lecture (7 April, 2005).

(2) Angel Rabasa, Cherly Benard, Lowell H. Schwartz and Peter Sickle, Building Moderates Muslim Networks, RAND Corporation, Centre for the Middle East Public Policy (2007).

التي تم توقيعها مطلع الخمسينيات وفي أجواء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية دور حيوي في تعظيم القوة الناعمة الأمريكية واختراق النسيج الأيديولوجي السوفياتي. ففي إطار هذا البرنامج تمكن نصف مليون روسي من زيارة الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1958 و1988، وقد تولى الكثير من عناصر هذه البعثات الروسية مناصب متقدمة فيما بعد سواء كمستشارين، أو وزراء أو مدراء مؤسسات بحثية وعلمية، حاملين معهم التصورات والقيم الأمريكية التي تشربوها هناك. بل إن الكثير من هؤلاء المبتعثين سيلعبون دوراً متقدماً بعد ذلك في تسريع وتيرة تفكيك الاتحاد السوفياتي، سواء أكان ذلك من مواقعهم داخل الوعاء البيروقراطي للدولة أم كنشطاء سياسيين وحقوقيين معارضين.

وعلى الرغم من المخاوف الكبيرة التي كانت تنتاب الأمريكيين من اختراق وكالة الاستخبار الروسية كي جي بي للجامعات والمراكز البحثية الأمريكية عبر هذه البعثات العلمية، إلا أنهم كانوا يرجحون أن المكاسب السياسية والثقافية التي يمكن جنيها هي أكبر وأهم من أي اختراق استخباري محتمل[1].

كانت هنالك صلة وثيقة بين إستراتيجية المواجهة العسكرية الشاملة التي نهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مواجهة ما أسمته «إمبراطورية الشر»، وبين الجهود الجبارة التي بذلتها في استخدام ما بحوزتها من أدوات تأثير وتوجيه خفية في الشعوب التي كانت خاضعة للحكم الشيوعي وقتئذ، وقد كانت هذه السياسة الشاملة التي يتعاضد

(1) Joseph Nye, Soft Power and Higher Education, (Harvard University, 2003).

فيها الضغط العسكري والضغط الثقافي والدعائي من بين العناصر الأساسية التي ساهمت في احتواء المنظومة الشيوعية ثم دحرها لاحقاً. فقد لعبت الأفلام الأمريكية مثلاً دوراً مهماً في تسليط الضوء على الأبعاد المظلمة والمخيفة في الأنظمة الشيوعية مقابل تلميع صورة المجتمع الاستهلاكي الليبرالي الأمريكي. هكذا أضحى نموذج «العالم الحر» الذي يرفل في نعيم الرفاه الاستهلاكي والحرية السياسية السّاحرة، مقابل مشاهد عالم شيوعي محاصر بأجهزة الاستخبار والكبت السياسي يغذي وعي الملايين من سكان الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ويشحن مشاعرهم.

قراءة في واقع القوة الأمريكية الناعمة

مثلما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من دمار الحرب العالمية الثانية قوة صاعدة، فإن نهاية الحرب الباردة قد توجتها القوة الكبرى والمنفردة بمصير العالم. فمع تبخّر الاتحاد السوفياتي من الوجود وانهيار جدار برلين، أعادت أمريكا بسط هيمنتها على الجناحين الشرقي والغربي من القارة الأوروبية جنباً إلى جنب مع توحيد الألمانيتين ووضع حد للنفوذ الروسي هناك، ثم أقدمت فيما بعد على تمديد الحلف الأطلسي إلى مشارف الحدود الروسية نفسها في إطار التصميم الأمريكي على ضمّ أوكرانيا وجورجيا إلى جانب دول البلقان، بعد ضمّ أغلب دول أوروبا الشرقية تقريباً. أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد عززت حرب الخليج الثانية وما تلاها من تدخلات وحروب لاحقة من حضور الولايات المتحدة الأمريكية في مياه الخليج، ومن ثم بسط يديها على أهمّ وأضخم منابع النفط ومصادر الطاقة في العالم.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنتي 1990 و2000 القوّة المنفردة فعلياً بقيادة الوضع العالمي، وذلك بسبب حالة الفراغ الهائلة التي خلفها تفكّك المعسكر الشرقي، وقد تزامن ذلك مع «ثورة المعلومات» وظهور عالم الانترنت والفضائيات العابرة للقارات، ضمن سياق تمدّد حركة العولمة التي عمل الرئيس الأمريكي السّابق بيل كلنتون على تسريع وتيرتها. هكذا سيطرت الموسيقى والأفلام

والتلفزيونات الأمريكية على مختلف شعوب وقارات العالم المترامية الأطراف، جنباً إلى جنب مع امتداد موجة اللبرلة السياسية والاقتصادية إلى أوروبا الشرقية وسائر بلدان العالم وقاراته. فقد أصبح النموذج الأمريكي المعولم المدعوم بضخامة الجيوش وتقدم التقنيات، ثم بفعل قوة الدعاية الإعلامية وتمدّد الثقافة الشعبية الأمريكية، حاضراً بقوة في مختلف مدن وحتى قرى العالم، كما أضحى ملهماً لقطاعات اجتماعية واسعة خاصة بين الشباب والنسوة: من جاكرتا إلى طهران ومن باريس إلى الهند وغيرها.

في مثل هذه الأجواء الصاخبة بالتحولات والمنعطفات السريعة كتب فرنسيس فوكوياما مؤلفه الشهير «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» مستوحياً فلسفة التاريخ الهيجلية (نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيجل الذي عاش في القرن التاسع عشر)، القائمة على رؤية تصاعدية لمسارات الوعي والتاريخ الإنسانيين استناداً إلى نظرية التقدم. فقد رأى فوكوياما في النموذج الليبرالي الأمريكي «المعولم» نهاية المطاف وخاتمة المسير في تطور النظم الاجتماعية والسياسية، معتبراً في الوقت نفسه رأسمالية الاقتصاد وليبرالية السياسة الخيار الممكن والوحيد المتاح أمام تطور المجتمعات الحديثة ورقيها. وعلى الرغم من أن فوكوياما يقر بوجود انفجارات إثنية و«أصولية» منبعثة من بعض المناطق المأزومة من العالم هنا وهناك، لكنها على حدّ زعمه لن تصمد كثيراً أمام الموجة الكاسحة والقاهرة لحركة العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الانفجارات ومهما كانت قوتها ودرجة انتشارها، تظل في نهاية المطاف عبارة عن أصوات احتجاجية

عابرة لا تقوى على إيقاف حركة التاريخ أو ثنيه عن بلوغ أمنيتها في النموذج الليبرالي الأمريكي «المظفر»[1]. وخلافاً لزميله هنتنغتون الذي نبّه منذ بداية التسعينيات وفي أجواء تفكك الاتحاد السوفياتي إلى أثر التحديات والمخاطر المنحدرة من صراع الحضارات في الاستقرار العالمي وفي هيمنة الغرب، وخصوصاً تلك الصادرة عما أسماه بالحدود الدموية للإسلام، وإمكانية التحالف بين الخطر الأخضر الذي يمثله الإسلام، والخطر الأصفر الذي تمثله الصين[2]، خلافاً لكل ذلك فإن فوكوياما لا يرى إمكانية فعلية للخروج من مصيدة التاريخ الأمريكية التي تترصد الجميع، من صينيين ومسلمين وأوروبيين وأفارقة وغيرهم. فالبديل الممكن والوحيد المتاح أمام البشرية هو مزيد من الإقبال الطوعي على الأخذ بالنموذج الليبرالي الأمريكي، قبل أن يفرض نفسه كرهاً على الجميع بحكم ما بات يتمتع به هذا النموذج من قوة ونجاعة فائقتين.

كانت مجريات الأحداث وقتئذ سواء في أمريكا أم عموم الساحة العالمية، أي في حقبة الرئيس الأمريكي كلنتون، تدعو فعلاً إلى الزهو والاحتفاء بانتصار النموذج الأمريكي المعولم على كل النماذج المنافسة. فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتوحيد ألمانيا وامتداد المنظومة الليبرالية في الاقتصاد والسياسة إلى الشقّ الشرقي من القارة

---

(1) Francis Fukuyama ,The End of History and the Last Man, (London, Free Press 2006).

(2) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, (New York. Simon & Schuster, 1998).

الأوروبية، ومواطن كثيرة من إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، لم يعد ثمة ما يوحي فعلاً بأن هناك قوة ما قادرة على الوقوف في وجه النموذج الأمريكي فضلاً عن مقارعته والتفوق عليه. في مثل هذه الأجواء الاحتفالية «البهيجة» طفت على السطح مقولات سياسية من قبيل نهاية التاريخ، ونهاية الإيديولوجيا، ونهاية الطوباويات وما شابه ذلك. وقد كان لهذه المقولات السياسية بالغ الأثر النفسي في قادة الدول والحكومات، ومجمل النخب الفكرية والسياسية في العالم الثالث، بما دفع الجميع نحو مزيد من فتح الأسواق والإذعان للمطالب الأمريكية والخضوع لذراعيها الماليتين الضاربتين: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفعلاً إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الزاوية العسكرية يتبين أنها تحوز مواصفات القوة الكبرى في العالم اليوم سواء أكان ذلك من ناحية الإنفاق العسكري والتسلح، أم من ناحية حجم الاقتصاد. فقد بلغت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال سنة 2007 زهاء 1،626 بليون دولار، بزيادة قدرها 46،7 %، وهي نسبة تعادل اليوم ربع الإنفاق العسكري العالمي تقريباً، و7 مرات الميزانية العسكرية للصين التي تحتل المرتبة الثانية من ناحية ميزانية التسلح، كما أن الإنفاق العسكري الأمريكي يفوق ما تنفقه 12 دولة مجتمعة تليها في الترتيب من ناحية الميزانية العسكرية تقريباً[1]. ومن جهة أخرى تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر انتشاراً عالمياً، إذ إنها تنشر ما يربو على نصف مليون ما بين عسكريين

---

(1) Global Issues, http:/www. globalissues. org/

وجواسيس ومتعاونين وتقنيين عسكريين في مختلف أرجاء العالم تقريباً، وهي إلى جانب ذلك تنفرد بالسيطرة على البحار والمحيطات من خلال زرع 13 قاعدة بحرية قوامها 13 بارجة حربية وحاملة طائرات عملاقة، فضلاً عن قواعد الرصد والتجسس الكثيرة الموزعة في البحار واليابسة.

استناداً إلى تقرير وزارة الدفاع الأمريكية نفسها سنة 2003، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ما يربو على 702 قاعدة حربية في الخارج تتوزع على 130 بلداً من بلدان العالم، وهي إلى جانب ذلك تمتلك 6000 قاعدة حربية داخل الأراضي والمياه الأمريكية. أما في حقبة بوش فقد تم تحديد «قوس الاضطراب» ليشمل فضاءً جغرافياً واسع النطاق يمتد من كولومبيا في أمريكا اللاتينية ويمر بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ليصل إلى الفلبين واندونيسيا في منطقة آسيا البعيدة. وفي إطار هذه الاستراتيجيا العسكرية تم زرع مزيد من القواعد العسكرية في فضاء هذا القوس الواسع، من بينها 6 قواعد هي بصدد التشييد في العراق، فضلاً عن قواعد عسكرية أخرى في الكويت تمتد على مساحة 1600 ميل مربع شمال الكويت من مجموع مساحتها العامة البالغة زهاء 6900 ميل مربع. كما تنخرط إدارة بوش اليوم، وبوتيرة سريعة في بناء شبكة واسعة من القواعد الأخرى في بلدان المغرب العربي: في الجزائر وتونس والمغرب، إلى جانب بلدان أخرى في غرب إفريقيا مثل السنيجال وغانا ومالي وسيراليون. وهي فضلاً عن كل ذلك بصدد تشييد وتوسيع قواعد عسكرية أخرى في بلدان آسيوية كثيرة مثل باكستان والهند وأستراليا وسنغافورة وماليزيا

والفلبين. أما في أوروبا فقد تم بناء قواعد جديدة في بولندا وبلغاريا وجمهورية التشيك وبلغاريا في إطار إستراتيجية تطويق روسيا عبر الذراع العسكرية للحلف الأطلسي.

أما إذا تحدثنا على الصعيد الثقافي ومفردات القوة الناعمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تظل الأكثر نفوذاً وتأثيراً في عالمنا الراهن، مستفيدة من شيوع اللغة الانجليزية، سواء لغة التخاطب اليومي، أم لغة التجارة والأعمال، بحكم وراثتها للإمبراطورية البريطانية الغاربة التي خلفت بصماتها اللغوية في مواطن كثيرة من العالم. وفعلاً هناك اليوم عشرات الملايين، إن لم نقل مئات الملايين من البشر ممن يأكلون ويلبسون وفق الطراز الأمريكي، ويستمعون إلى الأغاني الأمريكية ويشاهدون الأفلام الأمريكية، وربما يطربون ويرقصون على الطريقة الأمريكية. كما أن هنالك اليوم مئات الملايين من البشر ممن يستخدمون الحواسيب والبرمجيات الالكترونية الأمريكية، ويتكلمون اللغة الانجليزية باعتبارها لغة التقنيات والأعمال وتداول العملة، هذا دون أن نتحدث عمن يقرؤون الآداب ويطلعون على الأفكار ويتابعون الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأمريكية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أتيح لها استخدام الدولار عملة رئيسية للتجارة وأسواق المال العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية، هذا إلى جانب حجم اقتصادها الهائل المتعاضد بدوره مع قوتها العسكرية الخارقة وزناً دولياً لا يضاهى.

مع انسياب حركة العولمة تمكنت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات بالغة القوة التنافسية، من اختراق مختلف أسواق العالم

تقريباً مستفيدة من سياسة اللبرلة الاقتصادية ورفع الحواجز التي فرضت على دول العالم الثالث بقوّة العصا والجزرة الأمريكية منذ بدايات حقبة كلنتون، خصوصاً عبر ذراعيها النافذتين: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن منظمة التجارة الدولية. هذا وقد ساهمت ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي في إعطاء الشركات ومؤسسات الإعلام والثقافة الأمريكية سبقاً على حساب غيرها من الأمم الصناعية الأخرى. هكذا باتت مختلف بلدان العالم مرتبطة بشكل أو بآخر بمجمل القرارات التي تتخذ في واشنطن ونيويورك، إذ يكفي أن تشهد سوق الأسهم، أو سوق العقار الأمريكيتان بعض الاضطراب حتى تعصف تداعياته بمختلف مفاصل الاقتصاد العالمي وبمجمل العواصم العالمية الكبرى، من لندن إلى باريس، ومن نيودلهي وطوكيو إلى بكين وغيرها.

ولعل أهم ما أعطى الأمريكيين سبقاً على غيرهم من أمم العالم الأخرى، الطابع الانسيابي الخفي للثقافة الأمريكية المتزاوجة مع رأسمالية نشطة وضخمة، وهي ثقافة تختلط فيها الحقائق بالأوهام، ويمتزج فيها استدعاء مواطن الوعي بمختزنات اللاوعي في إطار ما يمكن تسميته هنا بعولمة الحلم الأمريكي. إنها ثقافة تقوم على إثارة مختزنات الخيال أكثر مما تتأسس على صلابة الايديولوجيا كما هو شأن الشيوعية أو اللائكية الفرنسية مثلاً اللتين تركزان على الخيارات الفكرية والإيديولوجية أكثر من تركيزهما على الثقافة الشعبية الناعمة، والتأثيرات النفسية الخفية. لا يهم الأمريكيين كثيراً مثلاً ما تعتقد أو لا تعتقد، بل الأهم من كل ذلك أن تتصرف وتستهلك على الطريقة الأمريكية. لا يعنيهم كثيراً أن يرتدي العربي مثلاً، العباءة التقليدية أم

البدلة الغربية بقدر ما يعنيهم أن يركب السيارة الأمريكية، ويدخن المارلبورو الأمريكي. وليس مهماً عندهم كثيراً أن تتنقب أو لا تتنقب المرأة العربية في الرياض أو القاهرة أو الجزائر مثلاً (وإن كانوا يفضلونها غير منقبة طبعاً)، بل الأهم من كل ذلك أن تشرب الكوكاكولا، وتستهلك الأكلة السريعة الأمريكية وتستعمل مسحوق الوجه الأمريكي وتشاهد الفيلم الأمريكي.

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بانتشار وتأثير واسعين سواء أكان ذلك على صعيد الثقافة الشعبية من موسيقى وأفلام سينمائية وأكلات شعبية، أم على صعيد الثقافة العليا أم ما يعرف بالثقافة العالمة المرتبطة بالابتكار العلمي والإنتاج الفكري والأدبي. ففي مجال السينما مثلاً لا يوجد من بين 250 فيلماً أكثر انتشاراً في العالم سوى أربعة أفلام غير أمريكية، اثنان يابانيان وثالث بريطاني ورابع ألماني. أما إنتاج هوليود فهو يفوق ما تنتجه مجموع الدول الأوروبية مجتمعة في مجال صناعة السينما، بل إن ثلث الأفلام المستهلكة أوروبياً اليوم تحمل عناوين أمريكية[1].

ومن المعلوم هنا أن الأفلام الأمريكية شأنها في ذلك شأن مختلف تعبيرات الثقافة الشعبية الأمريكية من موسيقى وأغان وفنون تشكل وعياً وأخيلة، بل هي تصوغ أحلام عشرات الملايين من البشر في مختلف قارات العالم وشعوبها.

أما إذا تحدثنا عن الثّقافة العليا أو ما يسمى بالثّقافة العالمة، من

(1) Josef Joffe, The Perils of Soft Power, The New York Times, (16 May 2006).

جامعات ومراكز بحثية وحركة طبع ونشر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تظلّ صاحبة الريادة بامتياز. لا توجد اليوم في أوروبا أو اليابان أو الصين جامعة مثلاً، ترتقي إلى مستوى جامعتي هارفارد Harvard أو ستنفورد Stanford، ليس لكون الأمريكان أكثر عبقريّة وتفرّداً علميّاً وفكريّاً من أقرانهم الأوروبيين أو اليابانيين والصينيين وغيرهم بل بسبب الميزانيات الضخمة التي يتمّ ضخها للجامعات وقطاع البحث العلمي عامّة، العائدة بدورها للوفرة الماليّة وضخامة الاقتصاد الأمريكي. قبل مئة سنة فقط كانت جامعة هامبلدت Humboldt University في برلين نموذجاً مغرياً وملهماً لمختلف دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بل إن جامعات مثل جون هوبكنس John Hopkins وستنفورد Stanford وشيكاجو University of Chicago في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في حقيقة الأمر سوى نوع من المحاكاة لهذه الجامعة الألمانية العريقة ونسج على منوالها سواء في مناهج التدريس والبحث، أم طرق التنظيم والإدارة، فضلاً عن الاستفادة من هجرة الكوادر والعقول الألمانية إلى هذه الجامعات الأمريكية من بعد الحرب العالمية الثانية[1].

أما اليوم فقد فقدت الجامعات الأوروبية بريقها تقريباً، لمصلحة أخواتها ما وراء الأطلسي، ولذلك حينما يتحدث الأوروبيون عن إصلاح نظامهم التعليمي والجامعي فإنهم في الغالب الأعمّ يقصدون

(1) Josef Joffe, The Perils of Soft Power, The New York Times, (16 May 2006).

بذلك بوعي أو من دون وعي نموذج هارفارد وهوبكنس وغيرهما من الجامعات الأمريكية الأكثر تفوقاً.

وحتى في مجال الترجمة تبدو الهوّة واسعة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، قبل أن نتحدث هنا عن بقية دول العالم الأخرى. فمقارنة بسيطة على هذا الصعيد بين أمريكا وألمانيا التي تعدّ أحد أهم الاقتصادات الأوروبية والأثقل ديمغرافياً، تعطينا صورة دقيقة عن حالة اختلال التوازن لمصلحة القوة الأمريكية. فقد بينت إحصائيات سنة 2003 أن هناك 419 كتاباً يترجم من الألمانية إلى الانجليزية مقابل 3732 يترجم إلى اللغة الألمانية، أي مقابل كتاب ألماني واحد ينقل إلى اللغة الإنجليزية تترجم تسعة عناوين انجليزية إلى اللغة الألمانية[1]. طبعاً هذا الاختلال ليس إلا عينة ممثلة لرجحان الكفة الأمريكية في مجال البحث العلمي وحركة النّشر وإنتاج الأفكار على حساب الدول الأوروبية وبقية كبريات دول العالم.

---

(1) Josef Joffee, The Perils of Soft Power (Hoover Digest No. 3, 2006).

تراجع القوة الأمريكية الناعمة

بيد أن ما ذكرناه أعلاه لا يقدّم صورة دقيقة وشاملة عن عموم المشهد الأمريكي وما يكتنفه من وجوه القوة والضعف. فإذا كان من المسلم به أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتّع بقدرات عسكرية واقتصادية هائلة، كما هي تحتفظ بنفوذ ثقافي واسع النطاق، إلا أن هذا الأمر لا يجب أن يغيّب عن المراقب عناصر أخرى لا تقلّ أهمية وتأثيراً، ومن ذلك ما تشهده من تراجع ملحوظ في مجال نفوذها النّاعم نتيجة ما بات يحيطها من ريبة وكراهية واسعة في مختلف مناطق العالم، جنباً إلى جنب مع مصاعبها العسكرية المتفاقمة على الأرض.

في استطلاع رأي نظمه معهد لوي Lowy Institute سنة 2005، وهو مؤسسة بحثية استرالية تبين أن 50% فقط من الأستراليين يحملون نظرة إيجابية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن نسبة 57% من الاستراليين يرون في السياسة الخارجية الأمريكية خطراً محتملاً على استقرار العالم يعادل الخطر نفسه الذي تمثله «الأصولية الإسلامية». وما هو مقلق أكثر بالنسبة إلى الأمريكيين هنا، هو تصاعد المشاعر المناهضة لإدارة بوش بعد احتلال العراق التي تحولت بعامل الزمن إلى كراهية الأمريكيين أنفسهم بما في ذلك منظومة قيمهم وثقافتهم العامة وحتى شركاتهم التجارية[1]. وفي سنة 2006 نظمت محطة بي

(1) Joshua Kurlantzick, The Decline of American Soft Power, Current History (Carnegie Endowment for International Peace, Current History, December 2005).

بي سي البريطانية استطلاعاً للرأي شمل 21 دولة من دول العالم خلصت فيه إلى أن ثلث الذين شملهم الاستطلاع فقط يفضلون انتشار القيم الأمريكية في بلادهم.

كان من الممكن تبرير هذه الحالة لو كانت مثل هذه الاستطلاعات تشمل الرأي العام الصيني أو العربي أو الإيراني أو حتى الفرنسي مثلاً، إذ من اليسير عندئذ القول بأن هذه الشعوب معادية وكارهة بطبعها لأمريكا، أو هي ربما تغار من مستوى رخائها ورفاهها العام، أما أن يشمل الاستطلاع بلداً مثل استراليا فالوضع مختلف تماماً. حينما نتحدث عن استراليا هنا فنحن نتحدث عن بلد حليف فعلي للولايات المتحدة الأمريكية فيما بات يعرف اليوم بالحرب الدولية ضد الإرهاب، فليس ثمة ما يميزها فعلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية سواء من ناحية اللغة والثقافة العامة أم من حيث نمط الحياة وحتى الدين، بل الأكثر من ذلك، وربما الأهم، توجهات السياسة الخارجية والدفاعية الاسترالية شديدة الانسجام مع القوة الأمريكية. من هنا فإن وجود 50% ممن يحملون نظرة سلبية عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا البلد الحليف لأمريكا، يؤشر فعلاً على حجم الهوة التي باتت تفصل الولايات الأمريكية عن بقية دول العالم وشعوبه، فضلاً عن عمق الأزمة التي باتت تعانيها على صعيد شرعيّتها السياسية والأخلاقية، بما في ذلك الدول المصنفة ضمن دائرة الحلفاء والأصدقاء.

وفي شهر جون/حزيران من سنة 2007 أظهر استطلاع دولي آخر أجراه مركز بيو للبحوث The Pew Research Center أن انعدام ثقة سكان العالم بالرئيس الأميركي جورج بوش بدأ يتحوّل بعامل الوقت

إلى نوع من الكراهيّة تجاه الولايات المتحدة نفسها. فقد تبيّن من خلال هذا الاستطلاع الذي شارك فيه 45239 شخصاً من 47 دولة أن تأييد سكان العالم للولايات المتحدة تقلص بحدة بين حلفاء أميركا في الغرب بما في ذلك بريطانيا، كما شهد انخفاضاً جوهرياً في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والصين والشرق الأوسط. كما أظهر هذا الاستطلاع أن هناك «امتعاضاً واسعاً وعميقاً من المثل الأميركية وتراجعاً في انتشار الأفكار الأميركية عبر العالم» على الرغم من أن التكنولوجيا والثقافة الشعبية الأميركية لا تزالان تحظيان بإعجاب كبير.

أما إذا تحدثنا عن العالم الإسلامي فإن صورة أمريكا تبدو أكثر قتامة وسوءاً، فقد أظهر هذا الاستطلاع، مثلما أظهر غيره، أن غالبية الشعوب الإسلامية ترى أن الولايات المتحدة تعمل على إهانة الإسلام والمسلمين، وقد تغذى هذا الشعور بمجمل السياسات والمواقف الأمريكية إزاء مجمل القضايا العربية والإسلامية، وكذا بالإجراءات التعسفية داخل أمريكا وخارجها التي تم اتباعها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما أعقب ذلك من غزو أفغانستان والعراق، فضلاً عما سمي بالحرب الدولية على الإرهاب[1].

بيّن هذا الاستطلاع أنّ العداء لواشنطن أقوى بين سكان الدول الإسلامية خاصة. ففي قطاع غزة والضفة الغربية ذكر 91% من الفلسطينيين أن ثقتهم بقيام بوش «بما هو صواب» ضئيلة إن وجدت أصلاً، وعبر 2% فقط من الأتراك عن ثقة محدودة بزعامة بوش في مقابل نسبة من يحملون نظرة سلبية للولايات المتحدة الأمريكية بين

(1) Lisa A. Curtis, America's Image Abroad: Room For Improvement, (The Heritage Foundation, 31 May, 2007).

الأتراك التي قاربت حدود 91% وبين الباكستانيين 85%، بل إن في بلد يعدّ حليفاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية مثل ألمانيا انخفضت نسبة من يحملون نظرة إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية من 42% سنة 2005 إلى 30% فقط سنة 2007، ولك أن تقول هنا إن هناك 70% من الألمان اليوم يحملون نظرة سلبية عن الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومهما يكن من تشكيك بدقّة الإحصائيات، أو افتراض تحيّزها فإن الحقيقة التي لا تخطئها العين هي تصاعد مشاعر الغضب والكراهية للسياسة الأمريكية في العالم عامة وفي المنطقة العربية الإسلامية على وجه الخصوص.

من المغالطة الفجّة القول هنا إنّ هذه المشاعر هي وليدة التحريض الإعلامي الذي صنعته قناة الجزيرة ووسائل الإعلام العربية «المعادية»، أو هي نتيجة دعاية الجماعات المتطرفة الكارهة للغرب وتحرريته الزائدة، على نحو ما يشيع ذلك الكثير من المسؤولين الأمريكيين. كما أن من التبسيط المخل إرجاع مشاعر الكراهية إلى آفة الحسد التي تنهش قلوب شعوب المنطقة العربية الإسلامية، أو كراهية الديمقراطية والحرية أو ما يسمى بالقيم السياسية الأمريكية، ودليل ذلك أن العديد من استطلاعات الرأي الأخرى أظهر ارتفاع مشاعر الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية، بالقدر نفسه الذي أظهر تعلق شعوب هذه المنطقة بالحرية والديمقراطية.

---

(1) Pew Globe, Global Unease With Major World Powers, Rising Environmental Concern, in 47-Nation Survey (Released: 06.27.07).

أما إذا جردنا المسألة هنا من مشاعر الحبّ والكراهية ونظرنا إلى الأمور كما هي واقعاً، يتبيّن أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تركز قواعدها وتنشر حشودها العسكرية في المنطقة العربية الإسلامية أكثر من أي موقع آخر في العالم، كما باتت تدير أغلب حروبها في أراض عربية وإسلامية. فمن غزو أفغانستان سنة 2001، إلى احتلال العراق سنة 2003، إلى حرب الوكالة الإسرائيلية على لبنان ربيع 2006، إلى الغزو الأثيوبي للصومال المدعوم أمريكياً سنة 2007، علاوة على ما يتهدد إيران اليوم وربما دولاً أخرى في المنطقة من حروب أمريكية - إسرائيلية قادمة.

مأزق المشروع الديمقراطي الأمريكي وتبدد القوة الناعمة في «الشرق الأوسط»

تعتبر الفكرة الديمقراطية إحدى أهم أدوات القوة الناعمة التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مواجهة «إمبراطورية الشر» ومحاصرتها، وهي السلاح ذاته الذي أريد استخدامه في الرقعة الإسلامية في مواجهة «الإرهاب الإسلامي». فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت مقولة الغياب الديمقراطي أو ما يسمى بالاستثناء الإسلامي مطروحة بقوة سواء بين الأكاديميين والسياسيين، أم بين رجال الإعلام والصحافة الغربيين عامة، والأمريكيين خاصة، مع التشديد في الوقت نفسه على كون هذا الغياب الديمقراطي هو من بين العوامل الأساسية المولدة للجماعات العنفية سواء في الرقعة الإسلامية، أم في مختلف العواصم الغربية.

في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة 2002 تم طرح مشروع «الإصلاح الديمقراطي» للعالم الإسلامي تحت عنوان «مهمة الشراكة الشرق أوسطية» The Middle East Partnership Initiative، وقد تطور هذا المشروع فيما بعد إلى مشروع «شراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك في الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا» Partnership for Progress and Common Future in The Broader Middle East and North Africa «وهو المشروع الذي تم اعتماده رسمياً في قمة الثماني في شهر جوان (حزيران) من سنة 2004 بعد أن

اضطرت إدارة بوش إلى إدخال تعديلات عليه بسبب ضغوط الأوروبيين والحكومات العربية «الصديقة». وعلى الرغم مما صاحب هذين المشروعين من ضجيج سياسي وإعلامي إلا أن القراءة المتأنية لهذه الوثيقة تبرز أن موضوع إصلاح السياسي لم يكن محور الاهتمام الرئيس بقدر ما تركز الاهتمام على أربعة محاور كبرى ذات أولوية بالنسبة إلى الأمريكيين قبل أي شيء آخر، وهي: التعليم، والمرأة، وما سمي بالمنظمات غير الحكومية، وقطاع المال والأعمال. وضمن هذا السياق أيضاً، تم بعث مؤسسات أمريكية جديدة لخدمة هذه المهام الكبرى، كما تمت إعادة تحويل مشغل مؤسسات أمريكية قائمة من دمقرطة المنظومة الشيوعية سابقاً إلى دمقرطة العالم الإسلامي اليوم، ومن أشهرها: الوقف الوطني من أجل الديمقراطية National Endowment for Democracy وبيت الحرية Freedom House اللذان لعبا دوراً متقدماً في مواجهة الشيوعية ودفع الموجة الليبرالية في فضاء النفوذ السوفياتي التقليدي[1].

أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش في مواضع كثيرة وعيه لعسر هضم الدمقرطة التي ربما تستغرق أجيالاً كاملة، إلا أنه عازم «على إنهاء التعسف» من هذه المنطقة من العالم، وذلك بعد أن ألهمه كتاب وزير الاستيطان الإسرائيلي سابقاً شارنسكي في الإقدام على هذه المهمة الشّاقة ولكن بالغة الحيوية بالنسبة إلى أمريكا وشعوب العالم الإسلامي المحرومة من الحرية بحسب زعمه[2].

(1) Peter Baker, A Democracy Push Falters, Bush Feels Like a 'Dissident' Washington Post Staff Writer (Monday, 20 August, 2007).

(2) Chalmers A. Johnson' The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic (London and New York, 'Verso Books, 2004).

أما وزيرة خارجيته كونداليزا رايس فهي لم تتردد في الاعتراف ولأول مرة من القاهرة يوم 20 جون/ حزيران، في جمع من السياسيين والباحثين العرب والأجانب بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت وعلى امتداد ستّة عقود متتالية تبحث عن الاستقرار مقابل التّضحية بالدّيمقراطية في منطقة الشّرق الأوسط فلم تظفر بأيّ منهما.

وعلى الرغم من عدم وجود رؤية موحّدة ومنسجمة في دوائر القرار الأمريكي حول كيفية التّعاطي مع «الملفّ الإسلامي» وقضيّة الإصلاح السّياسي عامّة، إلّا أن السنوات الأولى التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أدخلت موضوع «إصلاح» الإسلام وأحوال المسلمين إلى قلب السّجال السّياسي والبحثي والإعلامي الأمريكي على نحو غير مسبوق. ثمة قراءة أمريكية مفادها أنّ نشوء ظاهرة الإرهاب الإسلامي مردّها شيوع رؤية دينية صلبة بالغة الانسياب في مجتمعات المسلمين وتتغذّى بها الجماعات الإرهابية على وجه الخصوص، ولذلك لا يمكن مقاومة «الإرهاب الإسلامي» من دون تجفيف منابعه الفكريّة والثقافيّة العائدة بدورها إلى الدّين الإسلامي ونسيج المؤسّسات الإسلامية، وهذا ما يفسّر التّركيز الخاص على «خطر» المدارس الدينية، ومطلب إصلاح نظم التعليم والثقافة في العالم الإسلامي.

يمكن القول هنا إنّ مشروع الديمقراطية الذي نافحت عنه كثيراً إدارة بوش، يندرج بشكل أو بآخر ضمن إستراتيجية المواجهة التي نهجتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مثلما كان جزءاً من مشروع مواجهة الشيوعية خلال حقبة الحرب الباردة قبل ذلك، أكثر مما هو استجابة لحاجات صميمية أومطالب داخلية لشعوب المنطقة وقواها السياسية الفاعلة.

تتأسس المقاربة الأمريكية لأوضاع المنطقة الإسلامية على تشخيص مؤدّاه وجود أزمة عميقة ومزمنة تعود إلى طبيعة الإسلام وبنية المجتمعات الإسلامية نفسها، وأنه لا يمكن معالجة هذا الخلل المزمن إلا بتدخّل الإرادة الرشيدة والعقلانية للقوة الأمريكية(1)، وقد كان لكتابات المؤرخ الأمريكي - البريطاني المقرب من دوائر القرار برنار لويس، دور متقدم في نحت معالم هذه الرؤية وتوجيه السياسة الأمريكية في هذا المنحى سواء أكان ذلك من موقعه البحثي أم من خلال صلاته المتينة برجالات البيت الأبيض، وخصوصاً ديك تشيني نائب الرئيس. ففي كتابيه المتأخرين الصادرين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر «الإسلام والغرب ما الخلل؟» و«أزمة الإسلام»، حرص لويس على بيان أن أزمة الإسلام تعود في جوهرها إلى ممانعته الشديدة في التعايش مع متطلبات الأزمنة (الحديثة) الحداثة، وذلك بسبب تشبّث أتباعه بثقل الموروث الديني والتاريخي. فالمسلم الممتلئ بروح الانتماء لأمّة دينية - سياسية خاصة وسامية، لا يقبل إلا أن يكون متسيّداً الأمم الأخرى، كما أنه يجد صعوبة كبيرة في مجاراة الأمم «الكافرة» أو تقليدها في صنائعها وأنماط حياتها على ما يذكر لويس. ويضيف بأن الديمقراطية تظل نبتة غريبة وذابلة في أرض المسلمين بسبب ثقافتهم السياسية التي تحل فيها قيم الطاعة محل الحرية، والمؤمن بدل المواطن، والأمة محل الفردية الذاتية، هذا إذا استثنينا

(1) Abdelwahhab El-Affandi, The Conquest of Muslim Hearts and Minds? Perspectives on U. S Reform and Public Diplomacy Strategies, (The Saban Center for Middle East Policy for the Brookings Institution, Working Paper, September 2005).

الحالة التركية التي تقدم نموذجاً ملهماً في أرض الإسلام الجدباء والنابضة بالعنف(1).

العالم الإسلامي من وجهة النظر الغربية عامة، والأمريكية خاصة، أضحى يمثّل مشكلة لنفسه ولعموم السّاحة العالميّة من حوله، وذلك بفعل توليده المستمرّ والدّائم للجماعات الإرهابيّة والعنفيّة، وتغذية مشاعر الكراهيّة ضد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة. وعلى هذا الأساس فإن الرّقعة الإسلامية لا تمثل معضلة سياسيّة أو أمنية فحسب، بل هي أكثر من ذلك تمثل مشكلاً ثقافياً شاملاً يتجاوز نطاق الجماعات العنفية نفسها. وعلى الرغم من تمركز العنوان الأبرز للمعركة اليوم حول القاعدة وأشباهها من الجماعات العنفية الأخرى، أو ما يسمى بالإرهاب الأصولي، إلّا أن القراءات الغربية عامة تميل إلى القول بأن أزمة العالم الإسلامي تظل أوسع من ذلك: إنها تطال نظام الثقافة والقيم، ورؤية المسلمين للعصر وما يطبعها من رفض لمنظومة القيم الحداثية «الكونية»، نتيجة تشبّثهم بدين أصولي ومغلق. من هنا أضحى دارجاً جداً تداول مقولات معيّنة في الأدبيات البحثيّة والسياسيّة الغربية، من قبيل الممانعة الإسلامية أو الاستثناء الإسلامي والفشل الإسلامي وما شابه ذلك من العناوين والمقولات الأخرى(2).

ما يعني الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الراهنة ليس

---

(1) Bernard Lewis, What Went Wrong?: The Clash Between Islam and Modernity in the Middle East (New York ,Oxford University Press. 2002). The Crisis of Islam: Holy War and Unholy Terror (New York, Random House, 2003).

(2) Peter Baker A Democracy Push Falters, Bush Feels Like a 'Dissident', (Washington Post, Monday, August 20, 2007).

دمقرطة العالم الإسلامي بمعنى الأخذ بالوسائل الديمقراطية المتعارف عليها، بقدر ما هي معنية بدرجة أولى بلبرلة الثقافة والقيم العامة في الرقعة الإسلامية، مع العمل على المزيد من إدماجه في الدورة الاقتصادية العالمية التي ينظر إليها كحالة كونية مازال العالم الإسلامي خارج نطاقها العام.

قامت المقاربة الأمريكية لموضوع الديمقراطية منذ البداية على تصور تبشيري مفترضة نوعاً من التساوق الحتمي واللازم بين الإصلاح والدمقرطة وتعزيز المصالح والخيارات الأمريكية في المنطقة. فإذا كانت مناخات الاستبداد والفساد التي خيمت طويلاً على منطقة الشرق الأوسط قد أفرزت الجماعات الإرهابية وكراهية الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إشاعة الديمقراطية والحرية كفيلة بالقضاء على الإرهاب ونشر القيم الليبرالية وتثبيت المصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس كان هنالك افتراض ضمني يصل إلى حد المسلّمة بأن مشروع الدمقرطة سيسير جنباً إلى جنب مع تقدم المشروع الأمريكي في المنطقة.

ولعل المهمّ هنا هو إجلاء الأمور وتحرير المفاهيم والمصطلحات مما علق بها من تشوش وغموض، إذ كثيراً ما يقع السّاسة والمثقّفون العرب ضحايا أفهام قاصرة ومشوهة نتيجة الوقوف عند ظواهر الكلمات وما يكتب أو يبث في وسائل الإعلام الأمريكية والغربية عامة من دون إدراك عميق لما تحيل إليه من دلالات وحسابات استراتيجية. فحينما يتحدث الأمريكيون عن دمقرطة الشرق الأوسط أو إصلاحه، فهم جادون فعلاً في إنجاز هذه المهمة، شريطة، أن يفهم بدقّة ما يعنيه الأمريكيون بدمقرطة «الشرق الأوسط الكبير» تحديداً.

- يقصد الأمريكيون بدمقرطة الشرق الأوسط هنا إدخال «الصناعة

الديمقراطية» إلى المنطقة، بما هي سيطرة النخب «المستنيرة» على مقاليد الأمور، وتشكيل رأي عام منسجم مع رؤية هذه النخب، المتناغمة بدورها مع الخيارات الأمريكية، بحيث تكون صناديق الاقتراع مصداقاً لهذه الحالة التي تمّ ضبطها وتصنيعها مسبقاً. الديمقراطية في التصور الأمريكي وعلى نحو ما تظهر ذلك التجربة السياسية الأمريكية نفسها ينظر إليها على أنها صناعة وهندسة سياسية تقوم على «حسن» توجيه الرأي العام، والتحكم في خياراته الانتخابية من قبل النخبة المدرّبة على فنون التحكّم والضبط، والمتمرسة بآليات السّجال والخطابة السياسية، ومن ثم أصبح من المسلم به أنّ من يملك المال والإعلام أكثر، هو الأقدر على تحديد سلوك الناخبين والتحكّم في النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع.

الرؤية الغالبة بين صانعي القرار سواء في البيت الأبيض أم في البنتاجون تتلخص في أن طرح ملف الإصلاح والدمقرطة بقوّة في المنطقة، توازياً مع تحرّك الجيوش الأمريكية من شأنه أن يعيد رسم الخريطة السياسية والثقافية على ضوء الرهانات وسلم الأولويات الأمريكية، من ذلك أن النخب «الجديدة» والمرغوب فيها أمريكياً ستحل تدريجاً محل النخب القديمة المنهكة، أما القوى المناهضة للسياسة الأمريكية فسيتم تهميشها، أو في الحد الأدنى احتواؤها وامتصاص طاقتها تدريجاً من خلال توريطها في دوامة مشاركة سياسية لا تقوى على التحكم في نتائجها ومجرياتها. ينظر إلى الديمقراطية هنا، على أنها كفيلة في نهاية المطاف، ومهما صاحبها من توترات وبعض المجازفة أو المجازفات المحسوبة في إطار ما أسمته كونداليزا رايس وزيرة الخارجية بالفوضى الخلاّقة، بإعادة رسم خريطة القوى

السياسية والتوازنات الاجتماعية، بما يخدم المصالح الأمريكية، وأن ما يسمّى بالقوى الأصولية لن تصمد كثيراً أمام هذه اللعبة الكبيرة، أو هي في أسوأ الحالات لن تكون سوى جسر عبور باتجاه عصر ليبرالي أمريكي. أي إنه يمكن استخدام النموذج الليبرالي الديمقراطي لتفكيك مراكز الصد والممانعة في المنطقة، ومن ثم إعادة صوغ الثقافة السياسية العامة، باتجاه تجذير القيم الليبرالية الغربية. فكما ساهمت القوة الناعمة للديمقراطية في توهين المنظومة الشيوعية وتصفية ما تبقى من مخلفات النفوذ الروسي في البلقان ودول البلطيق فيما بعد، فكذلك هو الأمر اليوم يمكن استخدام النموذج نفسه في مواجهة «الفاشية الإسلامية» ونزع أنيابها تدريجاً[1].

تتأسس القراءة الأمريكية لموضوعة الديمقراطية على ثلاث مسلمات نظرية كبرى، وهي مسلمات مهيمنة تقريباً على الأوساط الأكاديمية والسياسية الغربية، ويمكن تلخيصها هنا على النحو التالي:

أولاً: إن السلطة بمعناها الواسع التي تتداخل فيها عناصر القوة الأمريكية الصلبة مع عناصر القوة الناعمة قادرة بطبعها على صنع حقائقها الخاصة على الأرض، والتي لن تكون في نهاية المطاف سوى حقائق أمريكية بامتياز. فالولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة من ناحية الجيوش والتقنيات، والمؤثرة في حقلي الأفكار والقيم سيكون بوسعها إعادة صوغ الحياة السياسية والثقافية في المنطقة على النحو الذي ترغب فيه.

---

(1) Lorne Cramer: Democracy in The Middle East,: Will U. S Democratization Policy Work?, (Middle East, Quarterly Summer, 2006).

ثانياً: إن الحراك الديمقراطي بطبيعته الذاتية يذيب الإيديولوجيات «الشمولية» لمصلحة المنظومة الليبرالية اللينة، ومن ثم فإن الجماعات «الأصولية» والقوى المعادية للسياسات الأمريكية لن تصمد كثيراً أمام قاطرة اللبرلة السياسية والاقتصادية الجامحة. ولك أن تقول هنا إن اللعبة الديمقراطية ستنتهي في نهاية المطاف إلى «تشذيب» القوى الأصولية ودفعها نحو مزيد من البراجماتية، بما في ذلك قبول المعادلات السياسية القائمة والتخلي تدريجاً عن مطالبها الجذرية في التغير. غالباً ما يتم هنا استدعاء تجربة أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية للاستدلال على قدرة الديمقراطية على تهميش القوى «العقائدية» الصلبة لمصلحة المنظومة الليبرالية والأطراف السياسية الأكثر تواؤماً مع الأجندة والمصالح الأمريكية.

ثالثاً: إن عملية الاستثمار الواسعة التي انخرطت فيها الإدارة الأمريكية منذ حقبة كلنتون في مجال المجتمع المدني والمنظمات «غير الحكومية»، عبر ضخّ الأموال وحملات العلاقات العامة ستجعل من نخب «المجتمع المدني الجديدة» صاحبة اليد العليا في عملية الحراك الديمقراطي المراد إدخاله، على حساب نخب الحكم المستهلكة، و«الجماعات الأصولية» المعادية.

كانت الثورات الملونة التي اجتاحت الفضاء السوفياتي السابق، من ثورة الزّهر في جورجيا سنة 2003، إلى الثورة البرتقالية في أوكرانيا في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة 2005 إلى «الثورة» القرغيزية ربيع 2005، وقبل ذلك «ثورة الأرز» في لبنان في شهر شباط/فبراير 2005 وإخراج القوات السورية منه، محفزة بشكل أو بآخر إدارة بوش على رفع المطلب الديمقراطي في الشرق الأوسط. بيد

أنه تبين فيما بعد أن معطيات الواقع السياسي في هذه المنطقة من العالم تظل بالغة التعقيد، وهي أقوى من «النظريات السياسية» المجردة، ومن المخططات الأمريكية الباردة. ومن مفارقات القدر أن تكون مقولة الدمقرطة، إحدى أهم أدوات القوة الناعمة الأمريكية، التي أريد استخدامها لإعادة تشكيل أوضاع المنطقة برمتها قد تحولت إلى عامل تبديد لما تبقى من أرصدة القوة الأمريكية في المنطقة مع اهتزاز مصداقيتها العامة في عيون الملايين من أبنائها العرب والمسلمين وغيرهم.

تبين هنا أن اللعبة الديمقراطية في هذه الرقعة من العالم، لعبة مجازفة ومكلفة لأنها بكل بساطة لن تأتي ضرورة بالقوى المرغوب فيها أمريكياً وغربياً عامة، بل الأرجح أن تصعد القوى غير المرغوب فيها والمصنفة في خانة المعادية، وهذا ما ثبت فعلاً. فقد جاءت انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 في مصر لتفرز الإخوان المسلمين باعتبارهم أكبر كتلة معارضة في مجلس الشعب المصري، وفي الساحة الفلسطينية نالت حماس في انتخابات يناير/ كانون الثاني 2006 النصيب الأوفر من أصوات الناخبين الفلسطينيين، مما رشحها لرئاسة الحكومة الفلسطينية، قبل أن تأخذ الأمور الوجهة الدرامية المعروفة. أما ثورة الأرز في لبنان التي علقت عليها آمال عراض في فتح بوابة الشرق الأوسط الجديد فقد تم كبحها من قبل القوى المعارضة لفريق 14 آذار الحاكم، وحتى المحور السوري الإيراني الذي أريد حشره في الزاوية قد تمكن من تعزيز موقعه بموازاة مأزق الاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان ثم فشل الحرب الأمريكية الإسرائيلية على لبنان

ربيع 2006[1]. ولسوء حظ الولايات المتحدة الأمريكية كانت عملية الاختبار «الديمقراطي» هذه، في أكثر المناطق أهمية وحساسية من جهة المصالح الأمريكية/الإسرائيلية وأكثرها تعقيداً، أي في مصر وفلسطين ولبنان. كان من الممكن مسايرة اللعبة الديمقراطية والتعايش مع النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع مهما كانت قاسية وغير مرغوب فيها، لو تعلق الأمر ببلد طرفي أو حتى متوسط الوزن أما أن تتم في مصر وفلسطين فالأمر مختلف تماماً.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية داعماً فعلياً للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، ليس لمجرد كونها قوة ليبرالية تعشق الديمقراطية والديمقراطيين بل لأن عملية التحول تلك كانت تسير في الاتجاه المرسوم لها سلفاً، أي معززة للمصالح والاستراتيجيات الأمريكية الكبرى، فقد قام الخيار الديمقراطي هناك على كاهل النخب الليبرالية المدعومة أمريكياً وأوروبياً، كما ساهمت عملية الدمقرطة من بعد في تصليب عود هذه النخب وتهميش خصومها من الشيوعيين واليساريين وغيرهم. وعلى الجهة الأخرى ساهمت هذه العملية في إبعاد دول أوروبا الشرقية عن دائرة النفوذ الروسي لمصلحة النفوذ الأطلسي الأمريكي، بما أثبت فعلاً هذا التناغم بين الديمقراطية ودائرة المصالح الأمريكية. ومن المعلوم هنا أن شعوب أوروبا الشرقية التي عانت طويلاً من السيطرة السوفياتية على مصيرها كانت ترى في المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية سنداً قوياً لها في

(1) Democracy and The Middle East: Egypt, The Palestinian Territories and Saudi Arabia (House of Commons Libraries, November, 2006).

مطامحها التحررية من القبضة الشيوعية، خاصة وأن مشهد دخول الدبابات الروسية إلى براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا في شهر أوت/ أغسطس من سنة 1968 ظل ماثلاً في أذهان الكثير من أبناء المنطقة، أما في العالم الإسلامي فإن الصورة تبدو مغايرة من وجهين اثنين على الأقل:

أولاً: إن شعوب المنطقة التي عانت طويلاً من نير الاستبداد والحكومات الفاسدة، فضلاً عن التدخلات الخارجية المشطّة، كانت وما زالت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية عامة شريكاً فعلياً في تركيز التسلط وتثبيت أركانه، بما يجعل من المعركة ضدّ حالة الاستبداد الداخلي لا تنفصل بأية حال من الأحوال عن مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية. هذا ما يفسّر توجّس شعوب المنطقة ونخبها منذ البداية من مقولات الإصلاح والدمقرطة التي رفعتها إدارة بوش في أجواء الحرب على أفغانستان ومن بعد ذلك العراق، ثم تزايد شكوكها أكثر بعد الاختبار «الديمقراطي» في مصر وفلسطين لاحقاً.

ثانياً: إنّ الانتخابات في العالم الإسلامي، وفي الرقعة العربية منه على وجه الخصوص، وعلى نحو ما بيّنت ذلك تجربة السنوات الماضية في مصر وفلسطين ولبنان والمغرب لن تأتي ضرورة بالقوى المرغوب فيها أمريكياً وغربياً، بل هي في الغالب الأعم تأتي بالقوى الوطنية والعروبية - الإسلامية، أي تلك المصنفة في خانة خصوم أمريكا، وذلك بسبب حالة التداخل بين الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية، فضلاً عن أزمة الهوية التي تعصف بالمجتمعات الإسلامية،

وهذا ما يجعل مشروع الديمقراطية بالغ التعقيد و«الخطورة» في هذه الرقعة من العالم.

من هنا يمكن القول إن مأزق إدارة بوش يعود إلى كونها لا تستطيع الذهاب بعيداً في مشروعها الديمقراطي والإصلاحي الذي جعلته أحد أهم عناوينها في خوض معاركها الساخنة والباردة في المنطقة، ومن ثم فإنها عملت سواء أكان ذلك بوعي أم من دون وعي، هي قبل غيرها على تعقيد وضعها وهز صورتها. هذا ما زاد في تعميق الهوة بين خطاب سياسي أمريكي ينادي بالديمقراطية وتعزيز مساحات الحرية وحقوق الإنسان، وبين ممارسة عملية قائمة على الاحتلال والتوسع وحماية المستبدين والفاسدين. فقد كانت أمريكا تُتهم سابقاً بخيانة الديمقراطية لتغليبها مصالحها الخاصة على القيم السياسية، أما اليوم فهي تُنعت بالنفاق السياسي لغياب الانسجام بين ما تقوله وما تفعله على الأرض.

ففي الوقت الذي كان بوش يبشّر العراقيين بجلب الديمقراطية وإحلال قيم الحرية التي طالما حرمهم منها نظام صدام حسين، إذا بمشاهد أبو غريب المرعبة تطفو على الفضائيات ووسائل الإعلام الدولية، وفي الوقت الذي كان يعد شعوب المنطقة بالحكم الديمقراطي والرشيد على أنقاض الحكومات الفاسدة، إذا به يحاصر حكومة أفرزتها نتائج انتخابات حرة ونزيهة في الساحة الفلسطينية، وفي الوقت الذي كان يجلجل بميلاد شرق أوسط جديد حرّ وديمقراطي كانت قنابل الحليف الإسرائيلي تتقاطر على رؤوس المدنيّين اللبنانيين وتمزّق أبدانهم.

تبين أن المشهد الديمقراطي في الرقعة العربية الإسلامية، يسير في

وجهة مغايرة للتوقعات والآمال الأمريكية، فالقاطرة «الديمقراطية» التي تم تحريك دواليبها لا تستطيع واشنطن مسك مقودها أو التحكم في مساراتها ومصائرها، على النحو الذي ترغب فيه. كان من نتائج ذلك التوقف أصلاً عن ممارسة هذه اللعبة المجازفة، والعودة إلى المربع الأول الذي ألفته جيداً، أي إلى أسس السياسة الأمريكية السابقة التي انتهجتها مختلف الإدارات الأمريكيّة، وعلى امتداد حقبة الحرب الباردة، والقائمة على أولوية حماية «الأمن» والاستقرار، وضمان السيطرة على النفط على أيّ اعتبار آخر. فقد ساهم المأزق العراقي، إلى جانب تجربة الانتخابات في مصر وفلسطين، ثم صعود الملف النووي الإيراني إلى رأس الأجندات الأمريكية في تغليب منطق «الاستراتيجيات الكبرى» على مطالبات الإصلاح والدمقرطة. وهي سياسة لا تعني شيئاً عند ترجمتها على أرض الواقع سوى الحفاظ على حالة الجمود السياسي ودعم أنظمة الحكم القائمة باعتبارها أقل الخيارات سوءاً من المنظار الأمريكي الإسرائيلي. الخلاصة هنا أنّ الشعار الديمقراطي الذي جعلته أمريكا عنواناً لحروبها في المنطقة من العراق إلى أفغانستان إلى لبنان، هي نفسها أول من ينسفه من القواعد، بما يزيد في تعميق أزمة الشرعية السياسية التي تعانيها الولايات المتحدة الأمريكيّة في المنطقة أصلاً.

معركة الأفكار وكسب العقول والقلوب

تحتلّ معركة الأفكار موقعاً متقدّماً في الإستراتيجيّة الأمريكية في حقبة بوش في العالم الإسلامي، وهي في الحقيقة مقولة مستوحاة من الحقل العسكري، وتمّ استخدامها على امتداد حقبة الحرب الباردة في مواجهة الخطر الشيوعي. ومن المعلوم في هذا الصدد أن إدارة بوش عملت على استنساخ الكثير من أساليب المواجهة التي استخدمتها الإدارات الأمريكية السابقة، وخصوصاً خلال حقبة الحرب الباردة وتطبيقها على العالم الإسلامي اليوم، وربما يعود ذلك إلى كون فريق المحافظين الجدد، سواء الذين أحاط بهم بوش نفسه، أم أولئك النافذون في المراكز البحثية اليمينية مثل أمركان أنتربرايز American Enterprise Institute for Public Policy Research، هريتاج فوندايشن Heritage Foundation، هيدسن أنستيتيوت Hudson Institute، راند كوربورايشن Rand Corporation، وغيرها هم شديدو التأثر بميراث الحرب الباردة والمعركة المظفرة ضد الشيوعية. تتغذى أفكار هذه المؤسسات البحثية ومجمل الأشخاص النافذين في إدارة بوش من استراتيجيات المواجهة بمعناها الواسع، التي تعد الحرب النفسية وما يسمى بمعركة الأفكار أحد عناصرها الأساسية. وما يلفت الانتباه هنا هو أنّ القاموس السياسي والرؤية العامة لفريق المحافظين الجدد سواء المنبثون في قلب الإدارة الأمريكية أو مجمل المؤسّسات والمراكز البحثية يتغذيان إلى حد بعيد من الحقل العسكري واستراتيجيات

المواجهة التي ألفوها جيداً. تواجه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، بحسب فريق المحافظين الجدد، عدواً جديداً اسمه الإرهاب الإسلامي أو الفاشية الإسلامية، مثلما كانت تواجه قبل ذلك الخطر الشيوعي، ولا يمكن ربح هذه المعركة إلاّ بنقل المنازلة الواسعة إلى ساحة العدوّ واستخدام الكثير من الآليات والوسائل التي تمّ تجريبها في حقبة الحرب الباردة وبيّنت درجة عالية من النجاح والنجاعة.

من المعلوم هنا أن جهاز المخابرات الأمريكي سي آي إي وجهاز المخابرات الدولية البريطانية أم 16، وفي أجواء الحرب الباردة كانا يرعيان ويمولان العديد من الواجهات الثقافية والنشريّات الفكرية على خلفية مواجهة الشيوعية وتجفيف منابعها، وعلى رأس هذه المؤسسات الشهيرة مجلس الحرية الثقافية Congress for Cultural Freedom ومجلّة اللقاء Encounter التي جمعت قطاعاً واسعاً من المثقفين، وخصوصاً من ذوي الخلفية اليسارية المناهضين للشيوعية. وفعلاً ثمّة توجّه قويّ اليوم لصنع مؤسسات وشبكات مماثلة في العالم الإسلامي بغية إعادة تشكيل الحقل الثقافي والتصورات العامة في المجتمعات الإسلامية بما يخدم الاستراتيجيات الغربية والأمريكية على وجه الخصوص[1].

تقوم السياسة الأمريكية الراهنة على كسب معركة العقول والقلوب، عن طريق تحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي واستخدام أدوات الدبلوماسية الناعمة وحملات العلاقات العامة بموازاة بناء المؤسسات وضخّ الأموال. ومن المعلوم هنا أن تفاقم

---

(1) Frances Stonor Saunders, Who Paid the Pipe, CIA and the Cultural Cold War (London, Granta Books, 1999).

حالة الكراهية إزاء الولايات المتحدة باتت تشكل إزعاجاً كبيراً لصانعي القرار الأمريكي، لما يترتّب عليها من انكماش النفوذ الأمريكي عامة، وتراجع مصالحها على صعد التجارة والثقافة والسياسة.

وضمن هذا السياق تم استحداث مهمة مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامة وتعيين كارن هيوز المقربة من بوش للقيام على رأسها منذ سنة 2005 في محاولة لتحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي، وذلك عبر توسيع النشاط الدبلوماسي وحملات العلاقات العامة، بيد أن هيوز لم تستمر طويلاً في هذه المهمة العسيرة، فأعلنت سنة 2007 استقالتها لأسباب خاصة، وقد عزا المراقبون سبب هذه الاستقالة إلى شدة الصراعات بين مراكز القوى في الإدارة الأمريكية، علاوة على خيبة أملها في إمكانية تحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي في أجواء اتساع دائرة النقمة والكراهية لها، والآخذة في التمدد والانتشار يوماً بعد آخر.

انخرطت إدارة بوش خلال الدورة الثانية من حكمه في حملة واسعة النطاق من الدعاية وحملات العلاقات العامة، مركزة أساساً على الدول الإسلامية الواقعة جنوب شرقي آسيا، بعدما تبين صعوبة إنجاز هذه المهمة في الرقعة العربية خصوصاً. وتنبني هذه السياسة على قراءة شائعة بين صانعي القرار الأمريكي تتغذى بدورها من بعض القراءات البحثية الأمريكية التي تقول بأن «الإسلام العربي» بالغ الانغلاق والعنف ليس من اليسير التأثير فيه أو التواصل معه، وإذا ما بقي بصيص من الأمل في «إصلاح الإسلام» وإدماج المسلمين فهو لن يأتي إلا من العالم الإسلامي غير العربي الأكثر هدوءاً وميلاً للوفاق.

هذا ما يفسّر التركيز على دول إسلامية كثيرة في جنوب شرقي آسيا مثل اندونيسيا وماليزيا.

جوهر المشكل بموجب القراءة الأمريكية الرسميّة يتمثل أساساً في الصورة المشوّهة والشائنة التي تروّجها الجهات المعادية لأمريكا في المنطقة ووسائل الإعلام العربية المتحيزة، ومن ثمّ يكفي أن يتمّ استخدام وسائل الدعاية على الوجه الأكمل، وتحسين الدبلوماسية العامة حتى تتجلّى صورة أمريكا على حقيقتها، باعتبارها قوة نبل وخير تنشد مصلحة المجتمعات ورقيّها. فالتحدّي الأكبر الذي يواجه الدبلوماسية الأمريكية على نحو ما لخّصته كونداليزا رايس حينما كانت تتولى مهمة مستشارة الأمن القومي يتلخص «في إجلاء حقيقة قيمنا وسياساتنا لشعوب الشرق الأوسط لأن الحقيقة تخدم الحرية» بحسب تعبيرها[1]، مضيفة أن الأفكار التي ربحت معركة الحرب الباردة يمكنها أن تربح اليوم المعركة ضدّ الإرهاب.

من الواضح هنا أن الإدارة الأمريكية شأنها في ذلك شأن الامبرياليات الحديثة يستبد بها فكر الخيرية الذاتية، أي الامتلاء قناعة بأن مجمل سياساتها الخارجية المتبعة هي مدفوعة في أصلها بخدمة خير الآخرين وإرادة الرقي بهم في مدارج «التحرر» والتقدم». فبموجب هذه الرؤية لا تنشد السياسات الأمريكية سواء في منطقة الشرق الأوسط، أم على امتداد الساحة العالمية سوى رفاه الشّعوب وخيرها العميم، وذلك خلافاً للقوى الشريرة التي تعمل على تعطيل عجلة

(1) Office of the White House °Dr rice Addresses War on Terror, Remarks by National Security Condoleeza Rice, Followed by Questions and Answers to the U. S Institute for Peace 19 August 2004).

التقدم والحرية، وضمن هذا السياق ابتدع فريق المحافظين الجدد ما أسموه «الهيمنة الكونية الخيّرة».

تناغماً مع هذه السياسة التوسّعية الجديدة انبرى نفر من المؤرخين الأمريكان والبريطانيين لإعادة الاعتبار للتاريخ الاستعماري، والتشديد على دوره الترشيدي والتمديني، وتعدّ كتابات المؤرخ البريطاني - الأمريكي فيرجسون Ferguson الأكثر تعبيراً عن هذا التوجّه. فبحسب فيرجسون لا يوجد في ميراث الامبراطوريات الحديثة التي استولت على البحار واليابسة ما يدعو إلى الخجل والاعتذار، بل إن سجلّها في مجالات التعمير والنهوض بأحوال المستعمرات يدعو إلى الاعتزاز والفخر[1].

المشكلة بحسب هذه الرؤية الأمريكية لا تعود إلى البضاعة الأمريكية الفاسدة التي يتم تصديرها إلى المنطقة بل في حسن إخراج وتزويق هذه البضاعة، أي لا تعود إلى طبيعة السياسات المتبعة بقدر ما أن الخلل يكمن في العجز عن إجلاء هذه السياسات وحسن تسويقها عند شعوب المنطقة، حتى تقتنع بها فعلاً وتدرك أبعادها النبيلة والخيرة. من هنا تحتل أدوات الدعاية والعلاقات العامة دوراً متقدماً في إجلاء السياسة الأمريكية الجديدة وجعلها تحظى بالقبول والشرعية في أعين شعوب العالم الإسلامي المتململة والغاضبة.

وفعلاً زادت هذه الأساليب المستخدمة من توجّس الرّأي العام العربي والإسلامي بدل كسبه، وفي تعميق الهوّة بدل تجسيرها بسبب

(1) Nail Ferguson, Empire: How Britain Made the Modern World (London, Penguin Books Ltd,, 2004).

تعمّق الشّعور لدى الجمهور الواسع بأن إدارة بوش تستخفّ بوعي النّاس وتريد ترويج بضاعة فاسدة لديهم عن طريق استخدام أساليب الخداع والدّعاية الإعلامية الفجّة. فقد أصبحت المحاولات الدؤوبة لتحسين صورة أمريكا في العراق مثلاً، ومنه تحسينها في عموم المنطقة، جزءاً من المشكلة بدل أن تكون طريقاً إلى الحل. من ذلك ما يشاع مثلاً عن «ارتشاء» الصحافيين العراقيين لتقديم صورة وردية عن وضع الاحتلال في العراق، فضلاً عن تسييس وسائل الإعلام الأمريكية الموجهة للمنطقة، بما أضفى عليها طابعاً دعائياً مفضوحاً. فقناة الحرة وراديو «صوت أمريكا» وسوا وغيرها من وسائل الإعلام الأمريكية الموجهة إلى المنطقة، والتي أريد لها أن تكون نافذة لترويج السياسات الأمريكية بات ينظر إليها الرأي العام على أنها مؤسسات دعائية فجّة في خدمة الأجندة الأمريكية أكثر مما هي في خدمة الحقيقة الإعلامية.

وعلى الرغم من الميزانيات الضخمة التي وضعت تحت تصرف هاتين المؤسستين (الحرة وسوا) والتي تبلغ زهاء 700 مليون دولار، إلا أنّهما فشلتا في كسب الجمهور وفي تحسين صورة أمريكا في المنطقة، بله منافسة القنوات الإعلامية العربية الشهيرة مثل قناتي الجزيرة والعربية وغيرهما على نحو ما تقرّ بذلك التقارير الأمريكية نفسها[1].

ولكن عند تمحيص مجريات الأمور على الأرض يتبيّن أن رؤية

(1) Angel Rabasa, Cherly Benard, Lowell H. Schwartz and Peter Sickle, Building Moderates Muslim Networks (RAND Corporation , Centre for the Middle East Public Policy, 2007).

شعوب المنطقة واتجاهاتها السلوكية العامة إزاء الولايات المتحدة الأمريكية تبدو بالغة التركيب، وهي تقدم مؤشرات متناقضة في الوقت نفسه. فمن جهة أولى نشهد تصاعداً ملحوظاً في مناخ الغضب والسخط على القوة الأمريكية، بما يصل إلى حد الكراهية والتبرم من كل ما هو أمريكي، ومن علامات ذلك تصاعد حملات المقاطعة للبضائع والمنتجات الأمريكية منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية سنة 2000، ثم بصورة أشدّ بعد غزو العراق، وعمليّات التعبئة والاحتجاج ضد المواقف والسياسات الأمريكية في مختلف العواصم العربية والإسلامية. هذه الظاهرة ليست من إنتاج الفضائيات والصحف والمجلات العربية على نحو ما يتوهّم الأمريكيون، كما أنها لا تخصّ بعض الجماعات العنفية المحدودة، أو حتى الأحزاب السياسية المنظمة، بل تشمل القطاع الأوسع من الرأي العام العربي والإسلامي الضائق ذرعاً بالسياسة الأمريكية ومشاهد القتل اليومي في فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها. ومن جهة ثانية يلاحظ المرء وجود مؤشرات قوية دالة على تمدد القوة الناعمة الأمريكية في المنطقة إلى درجة غير مسبوقة خلال العقدين الأخيرين، ومن مظاهر ذلك:

1 - إقبال قطاعات واسعة من شعوب المنطقة، وخصوصاً بين الشباب والنسوة على أنماط الحياة والثقافة الشعبية الأمريكية من المأكولات السريعة، إلى الأزياء والملابس وأدوات الزينة، إلى الأغاني والموسيقى والأفلام الأمريكية. فقد أضحت هذه الجوانب جزءاً من حركة العولمة المنسابة نحو مختلف مناحي المعمورة الكونية معيدة تشكيل اختيارات وأذواق ملايين من البشر، فضلاً عن كونها مظهراً من مظاهر التحولات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها البلاد

العربية والإسلامية، وعلى رأسها منطقة الخليج العربي خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص.

2 - الانتشار الواسع لاستخدام اللغة الانجليزية على حساب اللغة العربية الأمّ، ليس في مجال الأعمال وقطاع الأعمال فحسب، بل أكثر من ذلك في مجال الإدارة والمؤسسات العامة، وقد يصل الأمر إلى حدّ تحولها إلى لغة تخاطب يومي، خصوصاً في منطقة الخليج العربي التي تقطنها جاليات غير عربية واسعة، وتشهد حضوراً أمريكياً - أنجلوسكسونياً متصاعداً. وحتى بعض البلاد العربية التي ظلت إلى وقت قريب حكراً على النفوذ الفرنسي تقريباً، مثل بلدان المغرب العربي فإنها تشهد بدورها توسعاً ملموساً في استخدام اللغة الإنجليزية على حساب اللغة الفرنسية. وفي ظل غياب الوعي بأهمية اللغة وخطورة دورها، فضلاً عن اهتزاز الثقة بالنفس والانبهار بكل ما هو أمريكي وأوروبي فقد تم التساهل في استخدام اللغات الأجنبية إلى حد تهديد اللغة الأم ومقومات الهوية الثقافية للمنطقة، إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العرب الحديث.

3 - الانتشار الواسع والسريع للمدارس والجامعات، إلى جانب المراكز الثقافية والبحثية الأمريكية في المنطقة، توازياً مع تعاظم النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي. فقد عرف العقدان الأخيران ومنذ نهاية حرب الخليج الثانية على سبيل المثال بعث فروع لجامعات أمريكية في الكويت والشارقة والدوحة والدار البيضاء وغيرها، بعدما كان هذا الحضور قاصراً على بيروت والقاهرة تقريباً. وما يلفت الانتباه هنا هو أن أبناء الطبقات الوسطى والثرية يتجهون أكثر فأكثر نحو تعليم أبنائهم في المدارس والجامعات الغربية عامة، والأمريكية خاصة، بعد أن

أصبح الانتساب إلى هذه المؤسسات التعليمية الأجنبية عنوان الوجاهة الاجتماعية وضمان النجاح المهني فيما بعد. ولعلّ الظاهرة الأكثر خطورة ما تبديه الجامعات الأمريكية، وخصوصاً في بعض بلاد الخليج من عزلة شبه تامة عن المحيط الثقافي واللغوي الذي توجد فيه. فاللغة العربية والمقررات العربية تغيب تماماً من هذه الجامعات والمؤسسات التعليمية، أو هي في أحسن الحالات ضامرة إلى حد بعيد، وكأنما لا صلة لهذه المؤسسات أصلاً بالأرض التي توجد فوقها والمجتمعات التي تشتغل فيها. وإذا أخذنا كل هذه المعطيات في الاعتبار فليس من المبالغة في شيء القول إنّ النخبة الفكرية والسياسية في المنطقة تتجه إلى أن تكون أمريكية الثقافة والهوى ضعيفة الصلة بالهوية الذاتية وبمجمل المشاغل العربية الإسلامية.

طبعاً لا يمكن القول هنا إن مجمل الأدوار التي تقوم بها الجامعات الغربية والأمريكية سلبية بإطلاق، فقد ساعدت الجامعة الأمريكية في بيروت التي تأسست سنة 1886ومن بعدها الجامعة الأمريكية في القاهرة التي تأسست سنة 1919في تعميق الوعي بتحديات العصر لدى قطاعات غير قليلة من المثقفين العرب، كما ساعدت من بعض الوجوه على فتح جسور التواصل وبناء قدر معقول من الفهم والتبادل الثقافي بين العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن هذه الجامعات تستقبل عدداً من المبتعثين الغربيين من الطلبة والباحثين والأساتذة الجامعيين سواء إلى بيروت أو القاهرة أو غيرها من عواصم المنطقة، خاصة وأنها تعطي نصيباً معقولاً لتدريس اللغة والمواد العربية-الإسلامية. بيد أن الأسس العامة التي تقوم عليها الجامعات الأمريكية في المنطقة، وخصوصاً المستحدث

منها، توحي بأنها باتت معنية فعلاً بالبث أكثر من الاستقبال، ومنشغلة بإعادة تشكيل المحيط الثقافي واللغوي من حولها من دون إبداء أي تفاعل يذكر مع هذا المحيط الذي توجد فيه.

نحن هنا إزاء مفارقة عجيبة بعض الشيء تسم سلوك شعوب المنطقة إزاء مظاهر القوة الناعمة الأمريكية، حيث تمتزج مشاعر الكراهية والغضب مع مشاعر الإعجاب والانبهار، وتختلط مؤشرات الإدبار بالإقبال على مظاهر الحياة وتعبيرات الثقافة الأمريكية سواء في شكلها الشعبي أو العالمي. يمكن اعتبار هذه الحالة المتناقضة جزءاً من مشهد آخر لا يقل تعقيداً وتركيباً في المنطقة، وهو مشهد الاستقطاب الثقافي والسياسي بين اتجاهات الهوية من جهة التي تتخذ من العودة إلى الأصول والمنابع المحلية عنواناً رئيسياً لها، وبين اتجاهات «تغريبية» تتخذ من عناوين الكونية والانفتاح على الحداثة مسوغاً لوجودها من جهة ثانية. بيد أنه يتوجب التنبيه هنا إلى أن الديناميكية الثقافية والاجتماعية الجارية اليوم بالغة التعقيد بدورها بما لا يسمح بإقامة خط فاصل وقاطع بين هذين الاتجاهين الرئيسين، ومن ذلك أن ما أسميناه هنا باتجاه الهوية ليس معزولاً بصورة كاملة عن الضغوط التي فرضتها أنماط «الحداثة الغربية المعولمة»، كما أن الاتجاهات الحداثية ليست معزولة تماماً عن ضغوط الثقافة المحلية. أما إذا تجاوزنا دائرة النخب وتحدثنا عن الجمهور الواسع فهو يميل بطريقته الهادئة والصامتة وفي الغالب الأعم إلى إيجاد نوع من التوليف سواء أكان ذلك بصورة واعية أم غير واعية بين المحلي الداخلي والوافد الأجنبي.

المحافظون الجدد وتضخم القوة الصلبة

قبل تسلمهم مقاليد الحكم في البيت الأبيض والبنتاجون عمل فريق المحافظين الجدد على إعادة صياغة رؤية الولايات المتحدة لنفسها وللعالم على وقع حادثة الانهيار المدوي والمفاجئ للمنظومة الشيوعية. فمنذ سنة 1997 تحلق مجموعة المحافظين الجدد حول «مشروع من أجل قرن أمريكي جديد» بقيادة وليام كريستل. وقد ضم هذا المشروع إليه عدداً من رموز المحافظين الجدد ممن تولوا مواقع متقدمة بعد ذلك في إدارة بوش الابن مثل بول ولفوفيتز، وريتشارد بيرل ودوغلاس فايث وجون بولتن وغيرهم. أصدر هذا الفريق منذ سنة 1997 أواخر حقبة بيل كلنتون نصّه التأسيسي الأول الذي يمكن اعتباره بمثابة المنفستو السياسي المؤسس لرؤية المحافظين الجدد في مجالي السياسة الدفاعية والخارجية الأمريكية. ومما ورد في هذا النصّ هو كون الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبحت القوة العظمى والوحيدة في العالم بعد تفكك المنظومة الشيوعية، يتوجب عليها أن تتصرّف على ضوء هذه الحقيقة الجديدة، ومن ثم تعيد صوغ العالم ونظام العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها من دون خجل أو تردّد. بل إن وليام كريستل الذي تولى إدارة هذا المشروع والإشراف على مجلة ويكلي ستندارد The Weekly Standard التي تعد أحد أهم المنابر الفكرية المعبرة عن توجهات المحافظين الجدد لم يتردد في القول صراحة «إذا كان الناس يريدون القول بأننا قوة إمبريالية، فليكن

ذلك»[1]. شدّد هذا النصّ التأسيسي على إعادة بناء القوّة العسكرية الأمريكية ورفع ميزانيّة التسلح لمواجهة ما أسماه بالمخاطر الجديدة، مع الدعوة إلى تبني سياسة خارجية هجومية لقطع الطريق على أيّ قوة جديدة يمكن أن تحدثها نفسها بمنافسة القيادة الأمريكية أو الوقوف في وجهها. وفي هذا السياق عمل هذا الفريق على تضخيم المخاطر المتأتية من منطقة الشرق الأوسط بعد أن تبدّد الخطر الشيوعي ولم يعد له وجود يذكر على الأرض، كما تم شيطنة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وبداية التسويغ لشنّ الحرب ضد نظام صدام حسين في العراق والتأكيد على مواجهة الخطر «الأصولي» الإيراني.

بشيء من الإجمال يمكن القول هنا إن رؤية المحافظين الجدد قد تغذّت من أربعة روافد رئيسية مترابطة فيما بينها:

أولاً: ميراث الحرب الباردة، وما ولدته عندهم من شعور عميق بأهمية المواجهة الشاملة بشقيها العسكري والايديولوجي مع «امبراطورية الشر». فهم يرون أنه لولا استراتيجية المواجهة الشاملة هذه التي نهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخصوصاً في حقبة ريغان، لما كان من الممكن دحر الخطر الشيوعي وانتصار المعسكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الانتقاد الشديد لحقبة كلنتون، ووسمه بالضعف والتراخي في الدفاع عن المصالح الأمريكية في العالم. كان هؤلاء يرون في الرئيس الأمريكي السابق مجرد مثقف ليبرالي ضعيف يبحث عن الوفاقات وترضية القوى الدولية الأخرى، أكثر من خدمة المصالح

---

(1) نقل هذا القول جوزيف ناي في مقاله الآنف الذكر بمجلة فورين أفيرز.

الأمريكية، في وقت لم يعد ثمة ما يوجب مثل هذه الترضيات أصلاً بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم، وقادرة على فرض شروطها على الجميع.

ثالثاً: صناعة مواطن خطر جديدة لا بد من أن تحشد ضدها القوة الأمريكية. هكذا تم التركيز على الصين وروسيا في الساحة العالمية، وعلى العراق وإيران وفلسطين في الساحة الشرق أوسطية، باعتبارها مواطن التهديد الجديد الذي يتوجب مواجهته بكل حزم وقوة قبل استفحاله. من هنا بدأت تتشكل الجينات الأولى لنظرية الضربات الاستباقية التي ستتبلور لاحقاً في استراتيجية الأمن القومي التي سيتم اعتمادها رسمياً سنة 2002، ومن المعلوم أن علاقة هذا الفريق كانت وثيقة جداً باللّوبي الإسرائيلي وخاصة الجناح اللّيكودي منه، بل إنّ بعضهم لا يخفي مثل هذا الارتباط بالسياسة الإسرائيلية ولا يتحرّج من الدفاع عنها.

رابعاً: تتأسس فلسفتهم السياسية ورؤيتهم العامة للعلاقات الدولية على الميراث الهوبزي (نسبة إلى الفيلسوف السياسي الانجليزي توماس هوبز الذي عاش في القرن السابع عشر) المعاد إنتاجه في ثوب ما يسمّى بالواقعية الجديدة. فبموجب هذه الرؤية من حق القوي أن يفرض قانونه الخاص على الآخرين ويملي عليهم الإذعان لشروطه وأجندته الخاصة ما دام صاحب اليد العليا من جهة الاقتدار العسكري والاقتصادي.

جاءت إستراتيجية الأمن القومي التي صادق عليها الكونجرس الأمريكي في شهر سبتمبر/أيلول من سنة 2002 لتعكس هذه الرؤية العامة لنظام العلاقات الدولية، وانتقالها من مجرد نظرية عامة في حقل

العلاقات الدولية إلى عقيدة منتهجة ومطبقة فعلاً في مجال السياسة الخارجية الأمريكية.

راهنت هذه الوثيقة على إعادة صوغ قواعد العلاقات الدولية على نحو مغاير لمجمل الأسس التي كانت متبعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى امتداد حقبة الحرب الباردة، بما يعكس فعلاً توجهات المحافظين الجدد. هذا ما يفسر غياب الإجماع داخل النخبة السياسية والعسكرية الأمريكية حول هذه الوثيقة، فضلاً عما صاحبها من جدل واستقطاب مازالت ذيوله قائمة إلى يومنا هذا.

يمكن القول هنا إن أحد أهمّ ملامح السياسة الأمريكية منذ تولي بوش وفريق المحافظين الجدد مقاليد الحكم، يتمثل في التعويل الهائل على القوة العسكرية الصّلبة والتهديد المستمر باستخدامها. وتتأسّس هذه السياسة بدورها على قراءة عامة للوضع الدولي ملخصها أن الولايات المتحدة الأمريكية وقد أضحت القوة العظمى منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية، عليها أن تعيد تأسيس الوضع الدولي بما يعكس حجمها ودائرة مصالحها الخاصة، ومن دون إشراك الآخرين أو التعاون معهم.

في سياق هذا المنهج الهجومي دشن الرئيس الأمريكي بوش فترة حكمه بإلغاء معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستية التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي سنة 1972، والإعلان رسمياً عن الدخول في مشروع الدرع الصاروخي الضّخم، ضاربة عرض الحائط بمجمل الاعتراضات الدولية على ذلك، مثلما تمّ التنصل من اتفاقية كيوتو حول حماية البيئة ورفض إنشاء محكمة العدل

الدولية، وقد أعقبت ذلك باحتلال العراق وأفغانستان وتوسيع دائرة الانتشار العسكري في العالم. أما الطموح الإمبراطوري الذي كان متوارياً في حقبة كلنتون في ثوب التأثيرات الناعمة عبر الترويج للعولمة وتحرير الأسواق وانسياب الرساميل الأمريكية، فقد أضحى في مرحلة بوش فاضحاً ويعتمد على القوة الفجّة وكثرة التدخلات العسكرية العارية[1].

وفعلاً كانت حقبة الثمان سنوات المنصرمة من حكم بوش حقلاً اختبارياً لمقولات المحافظين الجدد، ومدى قدرتها على الصمود أمام تعقيدات الوضع الدولي وما يشقّه من صراعات ومنازعات ساخنة وباردة. كان من بين النتائج التي تمخضت عنها هذه السياسة الانفرادية مصحوبة بكثرة الحروب المتعاقبة والمتعثرة التي شنها بوش، نوع من المراجعة الصامتة لمقولات المحافظين الجدد، وإن لم يتم الإقرار فعلياً بمثل هذا الفشل أو هذه المراجعة. يتوجب الانتباه هنا إلى أن عملية المراجعة لتوجهات السياسة الخارجية، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، قد بدأت فعلاً منذ نهاية الحقبة الأولى من حكم بوش سنة 2004 ولم تبدأ اليوم، وإن كانت هذه المراجعات تجري تحت غطاء الشعارات القديمة، أو في جو من الصمت والابتعاد عن الجلبة والضجيج، إلى الحد الذي دفع ببعض المحللين الأمريكيين إلى الحديث عن نهاية عقيدة بوش في مجال السياسة الخارجية، أي نهاية الرؤية الهجومية والانفرادية التي أراد بوش وضعها موضع التنفيذ منذ

(1) أنظر محمود عوض، من القوة إلى الأفول النسبي، صحيفة الحياة اللندنية (26 أغسطس 2007).

تسلمه مقاليد الحكم في البيت الأبيض[1]. ولإدراك حجم المراجعات الصّامتة التي اضطر بوش إلى إدخالها بدءاً من الدورة الثانية من حكمه خصوصاً على الأقل، يكفي أن يقارن المرء بين استراتيجية الأمن القومي التي دشّن بها عهده، وبين وثيقة الأمن القومي الصادرة في شهر مارس/آذار من سنة 2006.

فبينما تبنت استراتيجية الأمن القومي سنة 2002 مقولة «تحالف الراغبين» والضربات الاستباقية الانفرادية وتجاهل الأمم المتحدة، فقد نافحت الوثيقة اللاحقة عن مبدأ الشراكة الدولية والإقليمية، ونادت بالتعاون مع الدول «الصديقة» لمواجهة التحديات الكبرى. ويدل هذا الأمر على عودة ضمنية للأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية لعقود متتالية من الزمن ومنذ الحرب العالمية الثانية على الأقل وإن لم يتم الإقرار بذلك فعلياً.

كانت الوثيقة الأولى (استراتيجية الأمن القومي لسنة 2002) الأولى تعبر فعلاً عن معالم المشروع الأمريكي، على نحو ما نظر له وصاغ أسسه فريق المحافظين الجدد الذين أحاط بهم بوش نفسه. أما الوثيقة الثانية فهي تعكس نوعاً من الخليط بين الرؤية العقائدية للمحافظين الجدد، وبين جرعة برجماتية فرضتها عليهم تعقيدات الوضع الدولي، خاصّة بعد توحّل أقدام الجيش الأمريكي في العراق، وزيادة مصاعبه في أفغانستان. فمجمل التحديات والعثرات التي واجهتها إدارة بوش خلال السنوات الأخيرة دفعته دفعاً إلى تغيير لغته،

---

(1) Philip H. Gordon, The End of The Bush Revolution, (Foreign Affairs, July-August, 2006).

والتحدث بنبرة أكثر هدوءاً وميلاً للوفاق مع الشركاء التقليديين، ولذلك ليس غريباً أن تختفي مقولات من قبيل تحالف الراغبين وثنائية أوروبا القديمة والجديدة من القاموس السياسي والدبلوماسي الأمريكي في حقبة بوش الثانية، كما أن إطاحة وزير الدفاع السابق رامسفيلد تندرج ضمن سياق الفشل الأمريكي في العراق، مثلما هي تندرج ضمن الحرص على رأب التصدعات مع «الشركاء» الأوروبيين. بيد أنه يتوجب الانتباه هنا إلى أن عملية المراجعة هذه لا تعني بالضرورة انعطافاً كاملاً في مسار سياسة بوش؛ بقدر ما هي أقرب إلى التعديل الجزئي وغير المنسجم أصلاً، إلى الحد الذي يسمح بالقول بأن إدارة بوش لا تمتلك استراتيجيا منسجمة ومتماسكة اليوم بقدر ما تحكمها سياسة «التجربة والخطأ» وردود الأفعال سواء تعلق الأمر بالتعامل مع الصين وروسيا أم بالعراق وإيران وأفغانستان وعموم الساحة الشرق أوسطية.

هكذا بدأت تختفي تدريجاً مقولة تحالف الراغبين لتعود مجدداً مقولة الشركاء والأصدقاء، وتوارى مصطلح أوروبا القديمة، ليحلّ محله مصطلح أوروبا الشريكة والحليفة. أما على الصعيد الواقعي، وعلى الأرض، فقد أضحت إدارة بوش حريصة أكثر من أي وقت مضى على كسب ود الأوروبيين في مختلف الملفات الحساسة، من العراق إلى أفغانستان، ومن إيران إلى كوريا الشمالية. وهي فضلاً عن ذلك صارت تبحث عن عقد «التحالفات» مع الهند واليابان لكبح جماح القوة الصينية الصاعدة، بعد عجزها عن خوض المواجهة بمفردها واعتماداً على عضلاتها العسكرية منفردة.

أبدى الأمريكيون، وعلى نحو ما ظهر ذلك في قمّة الناتو المنعقدة في شهر نوفمبر 2006 في مدينة ريجا بلاتفيا، درجة عالية من الحرص على استرضاء الأوروبيين، كما حثوهم على تحمل أعباء الشراكة معهم لمواجهة ما يعتبرونه مخاطر جديدة تواجه الحلف. إلا أن الأوروبيين - إذا استثنينا الحليف البريطاني- أبدوا تردداً كبيراً في تحمل أعباء الشراكة التي لا تعني شيئاً في الوضع الراهن سوى تحمّل أعباء الأزمات والفوضى التي خلّفتها سياسات بوش المغامرة. فقد اكتفى الأوروبيون بالمجاملات العامّة مع تجنب التورّط في الوحل الأمريكي. هذا ما حدا بالكثير من الخبراء والسياسيين من الأمريكيين والإنجليز إلى إطلاق صيحات الفزع على مصير الحلف، ومدى قدرته على الصمود في مواجهة المخاطر الجديدة. وعلى الرغم مما نشهده اليوم من انعطاف واضح للسياسة الفرنسية في عهد نيكولا ساركوزي نحو التوجه الأمريكي الأطلسي، ومن ذلك استعداده لإرسال قوات فرنسية مساندة إلى أفغانستان على نحو ما ظهر في قمة الحلف الأطلسي المنعقدة في العاصمة البلغارية بوخارست مطلع شهر أفريل/ نيسان من سنة 2008، إلا أن هذه البادرة الفرنسية لم ترتق فعلاً إلى مستوى «الشراكة» الجدية مع ما تحمله من تبعات وتكاليف، أي الاستعداد لتحمّل أعباء التضحية بأرواح الجنود الفرنسيين نيابة عن الأمريكيين المتورطين في متاهات أفغانستان بالغة التشابك والتعقيد، فهي في حقيقة الأمر لا تزيد على كونها رسالة فرنسية مؤداها استعداد الرئيس اليميني نيكولا ساركوزي القادم حديثاً إلى قصر الإليزيه للانقلاب على الميراث الديجولي والانعطاف نحو سياسة أطلسية أمريكية.

لقد أرغمت مجمل التطورات الجارية في الوضع الدولي الراهن بوش على التخلّص من العديد من رؤوس المحافظين الجدد (ولفوفيتز، دوغلاس فايث، ريتشارد بيرل، دونلد رامسفيلد، جون بولتون وغيرهم)، وبموازاة ذلك كفّ الحديث عن القرن الأمريكي الجديد، وأضحى غاية المنى وقف الانحدار الذي أصاب القوة العظمى واستعادة شيء من هيبتها المفقودة.

الحرب على العراق
وتبدّد القوة الأمريكية النّاعمة

كانت الحرب على العراق وعلى نحو ما يقول جوزيف ناي الذي اشتقّ مصطلح السلطة الناعمة بمثابة آخر فصل من فصول حروب القرن العشرين، أكثر مما كانت فاتحة قرن أمريكي على ما كان يظن[1]، بمعنى أن هذه الحرب لم تفتح صفحة جديدة في مسار القرن الأمريكي الجديد على نحو ما كان يحلم بذلك فريق المحافظين الجدد، وإنما كانت استمراراً في السياق العام للقرن العشرين وما كان يطبعه من استقطاب ومنازعات ساخنة وباردة بين القوى الدولية الفاعلة في الساحة العالمية. لقد نقضت إدارة بوش القاعدة الذهبية التي كان ينادي بها الرئيس الأمريكي روزفلت منذ وقت مبكر والتي تقول: «عليك أن تتحدّث بصورة ناعمة ولينة وأنت تحمل عصا غليظة خلف ظهرك»، لسبب رئيس هو أن إدارة بوش لا تعرف سوى لغة استخدام العصا أو التهديد باستخدامها، فهي إدارة تتحدّث لغة الحرب وتبالغ في ممارسة الحروب، مثلما تشطّ في استخدام القوة، أي هي لا تحسن سوى لغة العصا من دون جزرة أصلاً ولا تتردّد في إشهار العصا الغليظة في كل وقت وحين[2].

(1) Joseph Nye, U. S. Power and Strategy After Iraq, (Foreign Affairs, July 2003).

(2) Joseph S. Nye U. S. Power and Strategy After Iraq, Foreign Affairs.

لئن عجزت مجمل القوى الدولية والإقليمية عن منع الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القوة العسكريّة ضدّ العراق واحتلال أراضيه، فإنها مع ذلك امتنعت عن إعطائها الشرعيّة القانونية والاعتراف المعنوي، أي منح الغطاء السياسي والأخلاقي اللازمين لحركة الجيش الأمريكي على الأرض. فعلاً لم تستطع روسيا وفرنسا والصين فضلاً عن الدول العربية الحيلولة دون دخول الجيش الأمريكي العراق واحتلال أراضيه وانتهاك سيادته، إلا أنها مع ذلك حرمته بدرجات متفاوتة من مشروعيّة استخدام القوة. فقد دخلت القوات الأمريكية بغداد وأطاحت نظام الرّئيس السابق صدّام حسين دون أن تنال شرعيّة دوليّة أو تفويضاً قانونيّاً من الأمم المتحدة، وهذا ما زاد مصاعب أمريكا في العراق توازياً مع صعوباتها على الأرض بسبب شراسة المقاومة واشتداد عودها. لم يدرك قادة البيت الأبيض أهمية التحالفات الدولية والإقليمية، والحاجة إلى غطاء الشرعية الدولية خاصة حينما يتعلّق الأمر بقضايا كبرى مثل شنّ الحروب واستخدام القوّة العسكرية. فقد اعتبرت إدارة بوش التفوق العسكري الأمريكي الهائل يغني عن نسج التحالفات السياسية، أو عقد التفاهمات مع بقية الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة، كما يعفي من الحاجة إلى التفويض القانوني والدولي.

حينما سئل وزير الدّفاع الأمريكي السّابق رامسفيلد عشيّة شنّ الحرب على العراق عن مدى تراجع القوّة النّاعمة الأمريكيّة نتيجة الحرب على العراق، اعترف بأنّه لا يعرف دلالة هذا المصطلح أصلاً، ثم أجاب بأنّ مسألة الشعبيّة مضلّلة ولا يجب أن تكون موجّهاً للسّياسة الخارجيّة. الولايات المتحدة الأمريكيّة بحسب قوله قوية بما يكفي

وهي قادرة على فعل ما تريد دون حاجة إلى موافقة العالم، كما أنّ عليها أن تقبل حقيقة كونها موضع حسد وكراهية من الآخرين بسبب ما تتمتّع به من قوّة فريدة في نوعها[1].

على الرغم من أن التّراجع الأمريكيّ في مجال القوّة النّاعمة لم يكن وليد حادثة احتلال العراق سنة 2003، لكن ليس ثمّة شكّ أن لهذا الحدث بالغ الأثر في صورة أمريكا وفي نفوذها السياسي والثقافي في الساحة العالمية عموماً وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

أريد للعراق أن يكون مختبراً عملياً لعقيدة المحافظين الجدد في تغير الأوضاع جذرياً في منطقة الشّرق الأوسط، ومنه إعادة تشكيل الخريطة العالميّة برمتها بقوة السلاح، بيد أن مجريات التدافع السياسي والعسكري في هذه النقطة من العالم بالغة التعقيد والحساسيّة قلبت الأوضاع رأساً على عقب. لقد أصبح العراق بمثابة مصيدة المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والساحة العالمية برمّتها، مثلما مثّل امتحاناً قاسياً وعسيراً لعقيدة المحافظين الجدد. فالقوّة العسكرية التي أريد لها أن تكون رادعة ومخيفة للأعداء والأصدقاء على السواء، قد جلبت من المتاعب للقوّة الأمريكية أكثر مما جلبت لخصومها، وحرب «الصّدمة والرّعب» التي تمّ تنفيذها في أرض العراق أصبحت صادمة ومرعبة للجنود الأمريكيين أكثر ممّا هي صادمة ومرعبة لأعدائها أصلاً.

(1) Joseph S. Nye, Jr. The Decline of America's Soft Power, Foreign Affairs (May/June 2004).

للمأزق العراقي الذي أوقعت فيه القوّة الأمريكيّة نفسها، حقيقتان اثنتان:

أوّلاً: إنّ الحروب كما هو شأنها دوماً لا تقوم على قوة العضلات العسكرية والتفوق الناري فقط، على أهمية ذلك، بقدر ما هي في أمس الحاجة إلى الغطاء السياسي والمشروعية الأخلاقية، وحينما تفتقد مثل هذه المشروعية تصبح عبئاً على صانعيها مثلما هي عبء على ضحاياها أيضاً. كان الظن الغالب عند بوش وفريق حكمه أن صنع معطيات جديدة على أرض العراق بقوة السّلاح كفيل بإسكات المعترضين، وانتزاع شرعيّة شنّ الحرب من الأمم المتحدة، ومن ثم ستصبح الحرب على العراق مشروعة بمجرد كونها أمراً واقعاً وحالة «ناجحة» لا يمكن إنكارها. إلا أن الإخفاقات السياسية والأمنية، ثم تفاقم الصعوبات العسكرية بفعل اتّساع نطاق المقاومة قد أضافا عنصر الفشل إلى عنصر فقدان الشرعية الدولية، بما جعل من احتلال العراق ورطة وكارثة على الأمريكيين ومشروعهم «الطموح» تدشين القرن الأمريكي الجديد الذي حلم به المحافظون الجدد.

ثانياً: بينت الحرب على العراق أنه لئن كان بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية تفكيك أي وضع قائم، وإطاحة أي نظام ناشز وغير مرغوب فيه، خاصة حينما يتعلق الأمر بدولة من العالم الثالث ومن حجم صغير أو متوسط مثل العراق، لكن يصعب عليها في الوقت نفسه إعادة تركيب الوضع على النّحو الذي ترغب فيه. فقد تمكّن الجيش الأمريكي سنة 2001 من إسقاط نظام طالبان بسرعة البرق، كما تمكّن من إسقاط نظام صدام حسين سنة 2003 في أقلّ من شهر من الحرب، إلا أن الإدارة الأمريكية عجزت في كلتا الحالتين عن إعادة ضبط

الوضع الأمني وإعادة تشكيل المشهد على ضوء مخططاتها وأولوياتها الخاصة. هذا يعطينا مثالاً حيّاً عن حدود القوّة حينما لا تكون مصحوبة بغطاء الشرعية وأخذ مصالح الآخرين في الاعتبار. ما لم تدركه إدارة بوش بسبب غلبة منزعها العسكري وطموحها الإمبراطوري أنّ القوّة وحدها ليست كافية لضمان النجاح في الحرب حتى وإن تم كسب بعض معاركها وجولاتها الأولى.

تسبب الغزو الأمريكي للعراق في اهتزاز شرعية الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، وفي تنامي حالة الكراهية لها في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. لقد تبدّدت صورة أمريكا «راعية» الحرية والديمقراطية التي حرص بوش وفريق المحافظين الجدد على ترويجها، بموازاة تهافت مقولة وجود أسلحة الدمار الشامل التي كانت المسوّغ الأكبر لشن الحرب ضد العراق. كما أنّ مجمل الإجراءات التعسفية التي استخدمتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي إطار ما سمي بالحرب الدولية على الإرهاب من تعذيب واعتقال تعسفي، ومراقبة شبكة الانترنت والتنصت على الهواتف وغيرها قد جعلت من الصعب جدّاً الترويج لمقولة جلب الديمقراطية التي جعلت منها المبرر الأكبر لشن حروبها. فإذا كانت إدارة بوش تهدد الديمقراطية وأبسط الحقوق المدنية في موطنها «الأصلي» على هذا النحو وقبل أن نتحدث عن الخارج، فكيف يسعها إقناع الآخرين بأنها راعية الديمقراطية والحرية أو المنافحة عنهما في عموم الساحة العالمية؟ وكيف يمكنها إقناع الرأي العام العراقي نفسه وقبل الحديث هنا عن الرأي العام العالمي بأن دافع شن الحرب على العراق هو إحلال الحرية والديمقراطية الموعودتين؟

وعلى صعيد آخر فقد قلّصت هذه الإجراءات الأمنية والاستخبارية بالغة الصرامة من إمكانية حصول الطلاب والباحثين على تأشيرات الدراسة أو الإقامة، قبل أن نتحدث هنا عن العمال أو اللاجئين السياسيين، بل أدى ذلك إلى عزوف الكثير من هؤلاء عن السّفر إلى الولايات المتحدة واختيار البقاء في بلدانهم أو التوجّه إلى أوروبا وبعض البلاد الآسيوية بدلاً من ذلك. ومن المؤكّد هنا أن مثل هذا التقلّص في عدد الطلاب والمبتعثين للولايات المتحدة لا يعني خسارة على صعيد المداخيل المالية فحسب لمصلحة دول أخرى منافسة، بل الأهمّ من ذلك تراجعاً في كسب النخب والتأثير فيها، خصوصاً في قطاعات المثقفين والجامعيين والمثقفين عامة، مع ما يعنيه ذلك من تقلص النفوذ الثقافي والفكري الأمريكي الناعم.

ولعلّ النموذج الأكثر كثافة عن اهتزاز صورة أمريكا وعدم الثقة بشعاراتها في الديمقراطية والتحرير ما ظهر في الفضائيات ووسائل الإعلام العالمية من بعض مشاهد التعذيب والاستخفاف بالروح البشرية في معتقل أبو غريب وغيره من السجون الأمريكية في العراق، وما بلغ مسامع العالم عن وجود معتقلات ومراكز تعذيب سرية أخرى تستخدمها أجهزة الاستخبار الأمريكي، هذا إلى جانب معتقل جوانتنامو سيئ السّمعة الذي أصبح عنواناً مكثفاً لحجم الانتهاكات الأمريكية للقوانين والأعراف الدولية في التعامل مع المعتقلين وأسرى الحرب.

جاءت الولايات المتحدة الأمريكية للعراق تحت شعار تخليص البلد من «خطر» أسلحة الدّمار الشامل، ثم نشر الديمقراطية بعد تحريره من «دكتاتورية» صدام حسين، ومنه نشر رياح الإصلاح والديمقراطية

إلى عموم منطقة الشرق الأوسط. بيد أن عمليات النّهب المنظم التي تعرّضت لها مختلف المؤسسات الحيوية العراقية، وتبخر مقولة أسلحة الدمار الشامل التي كانت المسوّغ الأبرز لشنّ هذه الحرب، ثمّ حالة الفوضى الشاملة التي أقحم فيها البلد إلى جانب الاحتراب الطائفي واتساع دائرة القتل إلى درجات مرعبة، قد هزّت الشعارات الأمريكية من القواعد، كما أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوّة احتلال عنيف بما لا يختلف كثيراً عن الامبرياليات الحديثة التي توالت على المنطقة.

توازياً مع الصّعوبات الهائلة التي كانت ومازالت تواجهها القوة الأمريكية على الأرض سواء في العراق أو في أفغانستان، فضلاً عن اهتزاز صورتها وتراجع قوتها الناعمة على الصعيد الخارجي، تشهد الساحة الدولية صعوداً متزايداً للقوة الصينية مصحوباً بطموح وتصميم واضحين على لعب دور دولي نشط يناسب وزنها السياسي والعسكري المتعاظم. وعلى الجهة الأخرى تلاحظ العودة القوية لروسيا للعب دور نشط في عموم الفضاء الدولي، وذلك بعد تعافيها من مخلفات تفكّك الاتحاد السوفياتي وحقبة يلتسن.

صحيح أن روسيا والصين سواء أكانتا منفردتين أم مجتمعتين لا تستطيعان في الوضع الراهن على الأقل، تشكيل قطب مواز للولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن التفوق عليها، إلا أن ما هو مزعج بالنسبة إلى الأمريكيين والغربيين عامة جانبان اثنان:

أولاً: أن يتمكن الصينيون والروس من تحسين وضعهم الاستراتيجي على حساب القوة الأمريكية، مستغلين توحّل أقدام الأمريكيين في العراق وأفغانستان وتزايد مصاعبها في منطقة الشرق

الأوسط. وفعلاً تمكّن الصينيون من التحرّك بخطى هادئة ولكن ثابتة باتجاه تعزيز موقعهم في مجال الطاقة والنفط واكتساب أسواق جديدة في إفريقيا وآسيا وحتى في الخاصرة الجنوبية الأمريكية. كما عمل بوتن على استعادة سيطرة الدولة الروسية على قطاع الطاقة الهائل والتخلص من لوبيات المال والسياسة التي كانت مرتبطة بالغرب، إلى جانب النجاح الملموس في إحياء الصناعة العسكرية وتطويرها في مواجهة المخاطر الأطلسية الزاحفة على حدود بلاده. وقد أضحت منظمة شنجهان اليوم المظلة السياسية والعسكرية للتعاون الرّوسي الصيني، وربما الإطار الأكثر دلالة على تحرك اتجاه العالم من الانفرادية الأمريكية إلى نظام متعدد القطبية.

ثانياً: أن يمثّل النموذجان الصّيني والروسي حالة ملهمة وجاذبة لدول أخرى من العالم في مواجهة النموذج الليبرالي، وخصوصاً في نسخته الأمريكية[1]. فقد سجلت الصين نهضة اقتصادية وعسكرية هائلة وضمنت قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي في إطار منظومة شيوعية معدّلة، وفي إطار دور مركزي للدولة. كما أن روسيا تمكنت في حقبة بوتن من تجاوز مخلفات سقوط النظام الشيوعي وحقبة يلتسن بقدر غير قليل من النجاح، وقد تمّ ذلك في إطار استعادة الدور المركزي والتوجيهي للدولة في مجالات الاقتصاد والطاقة والصناعات الثقيلة، وفي قطاعات التعليم والصحّة والرعاية الاجتماعية وغيرها. ما يخشاه الأمريكان وحتى الغربيون أن يمثل هذان النموذجان ضرباً من الإغراء لدول العالم الثالث يغذي القناعة لديها بأن طريق التنمية أو النهوض لا

(1) Azar Gat The Return of Authoritarian Great Powers,, (Foreign Affairs, July/August 2007).

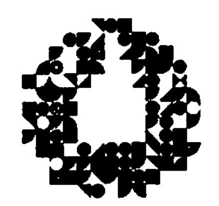
يمرّ ضرورة عبر النموذج الليبرالي الأمريكي «المعولم» أو عبر الإصغاء لنصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفعلاً تقدّم دول أمريكا الجنوبية المتمردة على المؤسسات المالية الدولية الممسوكة باليد الأمريكية الطويلة، مثل فنزويلا، ونكارجوا، والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وغيرها مثالاً حياً على ظاهرة التمرد هذه الآخذة في التوسع.

خاتمة

ليس من المنتظر أن تتبخّر القوّة الأمريكية من الوجود، أو أن تشهد انكساراً مريعاً في وضعها لمجرّد كون الجيش الأمريكي بات يواجه صعوبات عسكرية في أفغانستان والعراق، أو حتى لمجرّد تزايد الكراهية لها في العالم وتضاؤل قوتها الناعمة. فالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت، وستظل القوّة العظمى والأولى ربما لعقود قادمة من الزمن، ولكن من المؤكد هنا أنها ليست خارج قانون التاريخ والاجتماع السياسي الذي يسري على جميع الأمم والإمبراطوريات. فالولايات المتحدة الأمريكية شأنها في ذلك شأن الإمبراطوريات القديمة والحديثة التي تعاقبت على السيطرة الدولية، لن تستطيع الاستحواذ على مصير العالم إلى أمد لا نهائي، ومن دون أن يصيبها شيء من الضعف والتحلّل سواء نتيجة تطورات الأوضاع الدولية من حولها، أم نتيجة تكاثر أخطائها ومطبّاتها أو لكليهما معاً.

إن القراءة الثاقبة والمتمعنة للمشهدين الأمريكي والعالمي توحي فعلاً بأن القوة الأمريكية تسير في خط تراجعي وليس في خط تصاعدي، مهما بدا عليها من جبروت القوة العسكرية والعظمة الاقتصادية، وربما سيسجّل التاريخ أنّ مرحلة بلوغ أوج القوة والمجد العالميين كانت هي نفسها بداية التراجع والانكماش في وضع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان سقوط المعسكر الشيوعي، ثم حرب الخليج الثانية سنة 1991 بداية التشكل الفعلي لنظام القطبية

الواحدة، مثلما كانت ورطة العراق سنة 2003 وما أعقبها من تداعيات بداية التراجع الفعلي في وضع القوة الأمريكية. الواضح اليوم أن العالم يمعن في السير نحو تبلور نظام أكثر تعددية لن تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبكل تأكيد سوى لاعب من بين لاعبين آخرين مزاحمين وليست باللاعب الوحيد ولعل هذا ما يدخل ضمن دائرة ما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل بمكر التاريخ.



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

«إعادة لهيكلة العقل»

الفكرة والتعريف:

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة:

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية.

الأهداف:

1. الإسهام في نشرالوعي الثقافي.

2. قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

3. التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

4. مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل:

1. إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

2. التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

3. تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

4. إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

5. رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل:

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي :

1. **الأبحاث والدراسات :**

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي :

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. **الاستشارات وقياس الرأي :**

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. **النشر :**

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

إصدارات المركز

1 - الحركة الإسلامية رؤية نقدية .. مجموعة من المفكرين.

2 - آراء جديدة في العلمانية والدين .. د. رفيق عبدالسلام.

3 - الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصالبة والقوة الناعمة .. د. رفيق عبدالسلام.

4 - الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة والقانون الدولي .. د. محمد المنصوري.

5 - حركة التوحيد والإصلاح المغربية .. مجموعة باحثين.

6 - الدولة العلوية وخيار الأسد .. إبراهيم حمامي.

7 - الإسلاميون في عام 2010 .. مجموعة باحثين.

8 - الإسلاميون في عام 2011 .. مجموعة باحثين.

9 - الإسلاميون في عام 2012 .. مجموعة باحثين.

10 - الإسلاميون في عام 2013 .. مجموعة باحثين.

11 - الليبرالية في السعودية .. مجموعة باحثين.

12 - الحركة الإسلامية في الجزائر .. فاتن المعاضدي.

13 - الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي .. مجموعة باحثين.

14 - المرجعية في المفهوم والمآلات .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.

15 ـ مقدمة في الصدمات الحضارية .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.
16 ـ السعوديّون الشيعة.. الفكرة والإشكاليات .. مجموعة باحثين.
17 ـ التقرير الاستراتيجي السعودي 2014 .. مجموعة باحثين.

سيصدر قريباً:

1 ـ المجتمع المدني السعودي .. مجموعة باحثين.
2 ـ المرأة في السعودية .. مجموعة باحثين.